(٣)

المشهد الاقتصادي – اسرائيل ٢٠٠٦

د. حسام جريس

ماذا في هذا التقرير؟

يعطي هذا التقرير القارئ العربي لمحة مفصلة عن وقائع الاقتصاد الإسرائيلي وأهم الأحداث المستجدة عليه للعام ٢٠٠٦ . سيبدأ التقرير بسرد أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠٠٥ ، ومن ثم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠٠٧ . سوف يتم بعد ذلك تناول ظواهر وأحداث كان لها وقع كبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦ ، من خلال سرد لهذه الحقائق والوقائع ، ومن ثم محاولة تحليلها بشكل موسع ، من أجل إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الإسرائيلي وهيكله .

من بين هذه الموضوعات : تأثير الحرب الإسرائيلية الأخيرة (على لبنان) ، استفحال ظواهر الفقر والبطالة في إسرائيل (من خلال تحليل مشترك مع التقرير الاجتماعي ، إذ سيتناول كل واحد من التقريرين جوانب مختلفة لهذه الظواهر) ، ازدياد المعارضة من اليمين واليسار لخطة " ويسكونسين " وهي خطة تعمل من أجل إخراج العاطلين عن العمل من دائرة البطالة ، ولكنها عمليا تشكل سياسة موجهة من أجل تقليل دور الدولة في حياة أفرادها ، ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٧ وكيفية توزيع الموارد بحسب سلم أفضليات تقف على رأسه إعتبارات الإنفاق العسكري وزيادة التسلح ، العمولات البنكية التي تشكل مصدر ربح لا بأس به لكل بنوك إسرائيل والتي تتصرف في هذا الخصوص بشكل تنعدم فيه المنافسة بينها ، ظهور النظام الأوليغاركي في إسرائيل وبالتحديد سيطرة الأقليات الاقتصادية (العائلات الثرية (ثماني عشرة عائلة) والأثرياء جداً) وتحكمها بمعظم موارد الدولة وتسييرها في العديد من الأحيان لمعظم الساسة الإسرائيليين ، وسوف يتم ذلك من خلال تحليل العلاقة الوطيدة بين الثروة والسلطة السياسية ، وأخيراً سيتم استعراض الإصلاحات الضرائبية المنتهجة منذ بداية ٢٠٠٤ .

المقدمة

مع كتابة هدا التقرير، تخضع قيادات إسرائيل على اختلاف مستوياتها لتحقيقات جنائية مكثفة، قد تؤدي إلى ازدياد حدة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها إسرائيل منذ نشوئها عام ١٩٤٨ . فعلى سبيل المثال لا الحصر، يخضع رئيس الحكومة إيهود أولمرت لتحقيق جنائي بشأن التسهيلات المقدمة لبعض من معارفه ومقربيه في صفقة خصخصة لأكبر بنوك إسرائيل، ألا وهو بنك لئومي، بالإضافة إلى حصوله على هدايا لا يجوز له الحصول عليها من كبار رجال الأعمال. ويخضع وزير المالية أبراهام هيرشزون لتحقيق جنائي في قضية تورطه في اختلاسات مالية عندما كان يشغل مدير جمعية أهلية معروفة، بينما يخضع مدير مصلحة الضرائب جاكي ماتسا والعديد من مساعديه لتحقيق إثر تلقيهم رشاوى عديدة من كبار رجال الأعمال، وبالمقابل قدم ماتسا وموظفوه العديد من التسهيلات لرجال الأعمال هؤلاء، وشغلوا الكثير من مقربيهم في مصلحة الضرائب. يجدر القول أن جاكي ماتسا كان قد عين من قبل وزير المالية السابق أيهود أولمرت (رئيس الوزراء الحالي). ترتبط هذه الأمور وغيرها ارتباطا وثيقا مع تفشي ظاهرة سيطرة أصحاب الثروة على السلطة السياسية وقد يعني هذا تفاعلاً اقتصادياً سياسياً واضحاً جدا للطبقة الحاكمة في إسرائيل، وبالتالي تفشي ظاهرة الفساد بشكل متميز في إسرائيل.

يساهم العاملان السياسي والعسكري في ازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي، وتؤكد الفترة الأخيرة أهمية تأثير هذين العنصرين في تضعضع أركان الاقتصاد، فعلى الصعيد السياسي شهدت إسرائيل عام ٢٠٠٦ انتخابات برلمانية (أنظر التقرير السياسي)، وأما على الصعيد الأمني فإن الحرب على لبنان (أنظر التقرير العسكري) أخرجت إسرائيل من مسار النمو الاقتصادي السريع، والذي تبجحت إسرائيل بالإعلان عنه في الفترة ما قبل الحرب، إذ من المتوقع أن تهبط نسبة النمو الاقتصادي للعام ٢٠٠٧ إلى ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما كان متوقعا من قبل.

تقلب الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل له أثره الواضح على معظم الفئات السكانية، ولكن من المؤكد أن الطبقات الضعيفة اقتصادياً هي المتضرر الأكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة. فإذا نظرنا مثلاً إلى السياسة الاقتصادية الاجتماعية نجدها من أكثر السياسات تقلباً، إذ ينشد كل واحد من الأحزاب المختلفة أو حتى أعضاء الحزب الواحد سياسة اقتصادية اجتماعية تختلف اختلافا شديدا في مضمونها وجوهرها وتجلب معها ضرراً بالغاً لاقتصاد الدولة (أنظر التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤).

هناك العديد من الأمور التي تواجه صانعي القرار في إسرائيل، وهذه المشاكل الاقتصادية تراكمت منذ قيامها، وقد يكون الإهمال المستمر لمعالجتها أو عدم نجاح السياسات الاقتصادية في إيجاد الحلول الملائمة لها هو أحد الأسباب البارزة المؤدية إلى تضعضع الأوضاع الاقتصادية للدولة أو عدم قدرتها على حفظ نمو اقتصادي طويل الأمد. بين هذه الأمور: حالة الحرب المستمرة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين والعرب في المنطقة، الإنفاق العسكري الضخم، حجم القطاع العام، العجز الحكومي والدين القومي، الذي لا يزال يشكل نسبة عالية جدا تصل إلى حوالي ٩٨٪ من الناتج القومي[١]، تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل الى حوالي ٧,٧٪ وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ١,٦٥ مليون شخص من أصل

١ www.bankisrael.gov.il

٧ مليون يعيشون تحت خط الفقر[٢]، فشل خطة "ويسكونسين" المعدة من أجل إخراج العاطلين عن العمل من دائرة البطالة المستفحلة.

كانت إسرائيل بدأت مع إقرار خطة "إنعاش اقتصاد إسرائيل" في العام ٢٠٠٣[٣] باتباع إصلاحات ضريبية بهدف تقليص الفجوات بينها وبين معظم الدول الأوروبية ودول OECD (Organization of Economic and Cooperation Development). هذه الإصلاحات تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات صانعي القرارات في الدولة، فمن المعروف أن إسرائيل تحتل مرتبة عالية جداً على المستوى العالمي من حيث نسب الضرائب المفروضة، وتشكو أنظمة الضرائب فيها من خلل واضح بجعلها تترأس تقريباً قائمة الدول التي تشكل فيها الفوارق الاجتماعية والطبقية مشكلة رئيسية (أنظر التقرير الاجتماعي).

هذه الأمور سيتم التطرق إليها من خلال هذا التقرير المخصص لجرد الوقائع والأحداث الاقتصادية الرئيسية الحاصلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، مع مراعاة مسألتين مهمتين: سرد الوقائع الاقتصادية ومن ثم تحليل هذه الوقائع من منظور كاتب ومعد هذا التقرير. التقرير الحالي يفصل أهم التطورات الاقتصادية الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٦ وهو يتطرق إلى المواضيع التالية:

١. قراءة متمعنة لكل المؤشرات الاقتصادية في إسرائيل للعام المنصرم، ويشمل ذلك الناتج المحلي الإجمالي، تركيبة نمو الناتج المحلي، الناتج المحلي للقطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، الإنشاءات، الصادرات والواردات، الإستهلاك الخاص، الإستثمارات، الإستثمارات المحلية، الإستثمارات الأجنبية، عجز الموازنة، ميزان المدفوعات، التضخم المالي، الإستهلاك العام، الدين العام وغيره.

٢. تقديرات حول الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب. وصلت التكلفة الشاملة للحرب حوالي ٢٤ مليارد شيكل وبدأت الحكومة بتنفيذ تقليص بميزانية الوزارات المختلفة. بلغت المصاريف الشاملة لجهاز الأمن حوالي ٧,٥ مليارد شيكل، ومن المتوقع أن يكون حجم النمو الاقتصادي للعام ٢٠٠٧ اقل من ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما قدر سابقا.

٣. استفحال الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية. يتطرق هذا الفصل إلى المعطيات الرئيسية التي تنشرها مؤسسة التأمين الوطني حول انضمام العديد من العائلات إلى دائرة الفقر سنة بعد أخرى، والتراجع الملحوظ الحاصل بتوزيع الدخل بين العائلات الفقيرة والغنية. تدل التقارير أن أكثر ضحايا الفقر هم العرب الفلسطينيون داخل إسرائيل، يليهم بفجوة كبيرة اليهود الشرقيون والمهاجرون الجدد واليهود الأصوليون.

٤. "خطة ويسكونسين" لمعالجة البطالة: نجاح أم فشل؟ احتدم النقاش في إسرائيل حول ما يسمى بـ "خطة ويسكونسين"، وهي خطة طرحت وما زالت تطرح أساليب من أجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، لكنها عمليا تشكل غطاء تستعمله الحكومة من أجل إبعاد العاطلين عن العمل عن دائرة تلقي المخصصات الاجتماعية الحكومية، وبشكل يحقق أرباحا للشركات التجارية التي تطبق الخطة.

٥. ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧: أقرّت الحكومة الإسرائيلية، مؤخرًا، ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧، وبلغت قيمة

---

٢ تقرير مؤسسة التأمين الوطني ٢٠٠٦.

٣ التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤.

هذه الميزانية حوالي ٥ , ٦٤ مليارد دولار[٤] (أي ما يعادل حوالي ٥٤ , ٢٧١ مليارد شيكل)، وهي الميزانية التي من المفترض ان تكون متأثرة من الإنفاق على الحرب على لبنان، والخسائر الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب، وهذه الميزانية هي أكبر من ميزانية العام ٢٠٠٦ بحوالي ٢ , ٢ مليارد دولار.

٦. التطورات الحاصلة في موضوع العمولات البنكية في إسرائيل: تسجل العمولات البنكية في إسرائيل رقما قياسيا، حتى على المستوى العالمي، وتستمر معظم البنوك الإسرائيلية برفع عمولاتها وهذا على الرغم من تسجيل أرباح ضخمة وبتصاعد مستمر في السنوات الأخيرة، بما فيها السنة الحالية. وقد وصل الأمر إلى حد لم يعد حتى في مقدرة بنك إسرائيل المركزي تحمله، وعاد الأمر من جديد إلى أروقة الكنيست (البرلمان) بهدف سن قوانين جديدة تقيد البنوك في مسألة العمولات البنكية.

٧. الفساد الاقتصادي في إسرائيل: سيتم ربط هذا الموضوع مع قضية تحكم وسيطرة ثماني عشرة عائلة على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد دلّ تقرير لشركة "BDI" (بيزنس داتا إزرائيل)، ظهر أخيرًا، على أن ١٨ عائلة في إسرائيل تسيطر عمليا على الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أن مداخيل شركاتها في العام الماضي ٢٠٠٦ البالغة ٤٥ مليارد دولار، تشكل ٣٦٪ من مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل، و٧٧٪ من ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٦ البالغة حوالي ٦٥ مليارد دولار (٢٧٢ مليارد شيكل تقريبا). هذه العائلات تسيطر على قيادة الدولة السياسية وتجبرها في العديد من الأحيان تنفيذ أمور قد تتنافى مع المصلحة العامة. سيتم في هذا الفصل إعطاء العديد من الأمثلة التي تؤكد نفوذ الاقتصاد والعائلات على السياسة الإسرائيلية.

٨. الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٦: وبالأساس ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال وغيره.

الفصل الأول: لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٦

مقدمة

استمر الاقتصاد الإسرائيلي حتى نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٠٦ بنموه السريع، والذي كان قد بدأ منذ أواخر سنة ٢٠٠٤، وتمثل هذه الفترة خروج إسرائيل من مرحلة ركود اقتصادي استمرت سنوات عديدة (من عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٤)، وتحقيق إنجازات كبيرة انعكست جلياً في العديد من المؤشرات الاقتصادية، في حين جاءت غالبية هذه المؤشرات في النصف الثاني من العام نفسه على عكس حالها في الفترة السابقة. وساهمت فروع الصناعة المختلفة، بالإضافة إلى تجدد الفعاليات الاقتصادية في الإنجاز الكبير الذي تحقق في النصف الأول من العام، فيما لعبت الأوضاع الأمنية المتدهورة، إلى جانب عوامل خارجية أخرى، مثل تراجع الاقتصاد العالمي، دوراً رئيسياً في تراجع هذه الإنجازات، وبالتالي فإن التوقعات المختلفة بشأن أداء الاقتصاد الإسرائيلي والتي نشرت مع بداية عام ٢٠٠٦ باتت كلها غير صحيحة، وعليه سيكون الحديث عن البنود المختلفة المتعلقة بهذا الجرد الاقتصادي الشامل مقسوما إلى قسمين رئيسيين: الأول في الفترة ما قبل الحرب والثاني لما بعدها. فيما يلي تلخيص لأهم المؤشرات

---

٤ سعر الصرف هو ٤ , ٢١ شيكل للدولار الواحد.

الاقتصادية للعام ٢٠٠٦ في إسرائيل :

الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاع الخاص

حقق الناتج المحلي الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٦ نموا وصل إلى ١,٥٪، بينما أشارت التوقعات الأولية إلى نمو بنسبة ٤,٥٪ طبقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية وبنك إسرائيل، مقابل ٨,٤٪ في العام ٢٠٠٥، فيما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٢٪ ليصل إلى حوالي ١٧ ألف دولار، بعد أن كان هذا المؤشر انخفض في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بنسبة ١,٦٪[٥].

ارتفع الناتج المحلي بنسبة ٥,٦٪ في الربع الأول ، وبنسبة ٧,٦٪ في الربع الثاني. أما في الربع الثالث (فترة الحرب على لبنان) فبدأ تراجع ملحوظ في معظم الفعاليات الاقتصادية، واستمر هذا التراجع خلال الربع الرابع، وقد انخفض معدل النمو خلال النصف الثاني إلى ١,٦٪ فقط، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الربعين الثالث والرابع ليصل إلى حوالي ١٦،٥٠٠ دولار سنويا.

وعلى الرغم من التحول الحاد في معدلات النمو المذكورة في العام ٢٠٠٦، يعتبر معدل النمو المتحقق على مدار العام جيدا نوعا ما، ولكنه بالرغم من ذلك أقل من توقعات المحللين الاقتصاديين الذين عدلوا توقعاتهم بالنسبة للنمو المتوقع للعام ٢٠٠٧، إذ يقول المراقبون أن نمو الناتج المحلي سيكون بنسبة ٨,٣٪ بدلا من ٥,٥٪ كما كان متوقعا من قبل.

حقق الناتج المحلي للقطاع الخاص في العام ٢٠٠٦ نمواً يقدر بنسبة ٧,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ ويعتبر هذا النمو هو الاعلى منذ العام ٢٠٠١، إذ بدأت معدلات النمو في الانخفاض في الأعوام التالية، ووفقاً لمعطيات بنك إسرائيل، كان ناتج القطاع الخاص العامل الرئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر كثيرا من تقلبات ناتج القطاع الخاص بين النصف الأول والثاني من عام ٢٠٠٦. يعود انخفاض ناتج القطاع الخاص في النصف الأخير من العام ٢٠٠٦ بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، السياحة والصناعة، وذلك بسبب الحرب على لبنان والتي استنفذت معظم موارد الدولة لصالح الإنفاق العسكري ودفع التعويضات للمتضررين. أما على الصعيد الخارجي، فهنالك أيضا تراجع ما في أداء الاقتصاد العالمي، ما يؤثر سلبيا على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل أيضا. ويقول بعض المحللين أن هذا التراجع سوف يظهر جليا في العام ٢٠٠٧[٦].

العمالة والأجور

تبين المعطيات أن انخفاضاً طفيفاً طرأ في العام ٢٠٠٦ على نسبة البطالة، حيث بلغت ٧,٧٪ مقابل ٩,٦٪ خلال العام ٢٠٠٥. فوفقا لإحصاءات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، هناك حوالي ٢٤٠ ألف عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٦. ومقارنة بالعام ٢٠٠٥، حيث كان عدد العاطلين عن العمل حوالي ٢٧٠ ألف شخص، ارتفع حجم المشاركة في قوة العمل في العام ٢٠٠٦ بزيادة مقدارها ٦٠ الف شخص، وتعتبر نسبة المشاركة في القوة

---

٥ التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤.

٦ يعقوب فرانكل، محافظ بنك إسرائيل السابق.

العاملة الإسرائيلية هي الأدنى بين الدول الغربية خاصة، بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (المتدينون)، وكذلك العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة. على الرغم من ذلك، ساهمت الزيادة المذكورة في قوة العمل خلال العام ٢٠٠٦ في بقاء معدل البطالة مرتفعاً، وبدون هذه الزيادة، فإن معدل البطالة كان سيصل إلى ٩,٧٪. ومن بين الفروع التي ساهمت في خلق وظائف جديدة خلال العام ٢٠٠٦ (حوالي ٨٥ الف فرصة عمل) هناك قطاعا التكنولوجيا الرفيعة والخدمات المالية، اللذان ساهما بنحو ٤٣ ، ٣٤ ألف فرصة عمل على التوالي[٧]، فيما لم تفلح غالبية قطاعات الاقتصاد الأخرى في امتصاص أعداد أكبر من العاطلين عن العمل، بسبب عدم تمكنها من الافلات نهائياً من حالة الانكماش التي اصابت الاقتصاد في السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣.

مع ذلك، يعتقد بعض المراقبين أن استمرار توقف حركة العمالة من الأراضي الفلسطينية إلى اسرائيل، قد تزيد من حجم فرص العمل للعمال الإسرائيليين، إضافة إلى تجنب الإعتماد على العمالة من الدول الأجنبية الأخرى. إلا أن تأزم الأوضاع الأمنية لن يتيح نمو حجم العمالة، وهذا ما تؤكده المعطيات الاقتصادية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، إذ أن الحرب على لبنان أوقفت وبشكل ملحوظ التوسع السريع بحجم التشغيل وخاصة في القطاع الخاص. تمثل معظم الانخفاض الحاصل على نسبة البطالة بازدياد في عدد الوظائف الجزئية، بينما عدد الوظائف المليئة انخفض خلال العام ٢٠٠٦.

تشير المعطيات أن تفاقم الأوضاع الأمنية أدى إلى انخفاض كمية عمل الإسرائيليين في القطاع الإنتاجي بنسبة ١,٥٪، وهذا يدل على أن التراجع الحاصل في فترة ما بعد الحرب أثر سلبيا بشكل ملموس على كل التيارات الإيجابية التي شهدتها إسرائيل قبل الحرب.

ارتفع الأجر الفعلي بنسبة ٦,٦٪ لكل وظيفة مستخدم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦، وهي تماثل نفس النسبة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥. ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في الأجور الفعلية لقطاع الأعمال بنسبة ٧,٥٪ الذي شمل كافة الفروع الصناعية، وبخاصة قطاع الصناعة المتقدمة، التي ارتفعت فيها الأجور بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥.

أعلن بنك إسرائيل عن توقعاته المتعلقة بنسبة البطالة للعام ٢٠٠٧، المقدرة بنسبة ٧,٤٪، أما اقتصاديو صندوق النقد الدولي فقد زعموا أن نسبة البطالة في إسرائيل كانت حوالي ٨٪، بينما التوقعات للسنة القادمة تتحدث عن نسبة ٧,٢٪. هذه التوقعات ترتكز بالدرجة الأولى على فرضية استمرار النمو العالمي بنفس الوتيرة الحالية، بالإضافة إلى استمرار نمو التجارة العالمية بنسبة ٧,٦٪، ولكن في حال حدوث ركود عالمي، وبالذات في حال حدوث تطورات سلبية في الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تهبط نسبة النمو إلى ٢,٨٪ وأما نسبة البطالة فمن المتوقع أن ترتفع إلى ٩,٤٪.

الصناعة

تشير معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٩,٩٪، مقارنة بالعام ٢٠٠٥ الذي كان قد ارتفع فيه بنسبة ٦,٧٪ فقط.

---

٧ دائرة الإحصاءات المركزية www.cbs.gov.il

وصلت مدخولات الفروع الصناعية إلى حوالي ٧٠ مليارد دولار واشتغل في هذه الفروع ما يقارب ٣٤٧ ألف شخص، معظمهم في فروع الغذاء والمشروبات (١٧٪)، فروع الإلكترونيكا والصناعات التكنولوجية الرفيعة (٣٠٪)، فروع الصناعات الكيميائية (١٤٪)، فروع الألبسة والأحذية (١٠٪)، فروع الصناعات الخشبية (٨٪)[٨].

ارتفع الناتج الصناعي في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٥٪ وتقلص في النصف الثاني إلى ٧٪، وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٦ في فروع الكهرباء والاليكترونيات، حيث وصل الارتفاع فيها إلى ٢٦٪ مقابل الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٥. كما ارتفع في صناعة الصلب بنسبة ١٤٪، وفي صناعة البلاستيك والمطاط والكيماويات بنسبة ٤٪، وفي فرع المواد الغذائية والمشروبات بنحو ١٪. مقابل ذلك حدث انخفاض في إنتاج الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية، وبلغت نسبة الانخفاض نحو ٣٪.

أما التصدير الصناعي، فقد ارتفع في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٦٪، باستثناء صادرات الماس التي ارتفعت بنسبة ٩٪. وكانت الصادرات الصناعية ارتفعت في العام ٢٠٠٥ بنسبة ١,٧٪، وفي العام ٢٠٠٤ بنسبة ١١,٧٪. أما العمالة في القطاع الصناعي، فقد ارتفعت في عام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٥٪، كما طرأ ارتفاع على عدد ساعات العمل في هذا القطاع بنسبة ٢٪ خلال العام نفسه.

الزراعة

ارتفع ناتج فروع الزراعة بنسبة ٠,٤٪ مقابل نظيره في العام ٢٠٠٥. ووفقاً للمراقبين، فإن الارتفاع الطفيف في حجم الإنتاج إنما يعود إلى التخطيط المسبق ونجاح المزارعين في ملاءمة المزروعات مع واقع جديد، بالنظر إلى نية الحكومة في العام الماضي تقليص ٤٠٪ من حجم المياه المعدة للزراعة. وقد وجدت هذه المواءمة تعبيراً لها في رفع الإنتاج الزراعي في الفروع المثمرة وتقليصه في فرع المزروعات الجديدة، بحيث بلغ حجم الإنتاج الزراعي خلال العام الماضي حوالي ١٣,٦ مليار شيكل. من جهة أخرى انخفض التصدير الزراعي في العام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥، في حين بلغت الصادرات الزراعية المباشرة حوالي ٧٨٧ مليون دولار. ويعتبر الانخفاض في الصادرات الزراعية هو الانخفاض الوحيد بالنظر إلى الارتفاع في صادرات كل من صناعة الماس، الخدمات السياحية والخدمات الأخرى.

السياحة

أدت الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على لبنان إلى فروقات ملحوظة جدا بين النصف الأول والثاني، فقد نما فرع السياحة وبالذات السياحة الخارجية بنسبة ١٩٪ مقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٣٣٪ منذ بداية العام ٢٠٠٦، بينما انخفض بنسبة ٣٠٪ خلال النصف الثاني، وهذا الهبوط الحاد كان معظمه خلال شهري تموز وآب.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٦، ارتفع عدد السياح الكلي (سياحة محلية وأجنبية) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٥٪، فيما انخفض هذا العدد بنسبة ٥٤٪ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٦ مقابل الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥.

---

٨ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية.

الانشاءات

استمر الركود الذي يعانيه فرع الانشاءات للعام الرابع على التوالي، إلا أنه تعمق في الربع الأخير من العام الماضي بسبب النقص الحاد في الأيدي العاملة، علماً أن العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة تشكل نحو ٣٠٪ من مجموع الأيدي العاملة في هذا الفرع. فقد انخفض التكوين الرأسمالي الثابت في مجال الأبنية السكنية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ بنسبة حادة وصلت إلى ٨,٥٤٪ مقابل انخفاض بنسبة ٢,٥٪، ٧,٣٪، وارتفاع بنسبة ١,٣٪ في الربع الثالث والثاني والاول على التوالي. وإلى جانب النقص المذكور في العمالة، أثرت العوامل الديمغرافية وتراجع تدفق المهاجرين الجدد بشكل خاص، في التباطؤ الذي شهدته حركة المباني السكنية للعام ٢٠٠٦. فقد أفادت دائرة الإحصاءات المركزية معلومات بتراجع عدد المهاجرين الجدد عام ٢٠٠٦ بنسبة ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥، ويمكن تقسيم عام ٢٠٠٦ إلى قسمين: الأول ما قبل الحرب حيث كان قدوم المهاجرين الجدد يضاهي بل ويفوق عددهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ بحوالي سبعة آلاف مهاجر جديد، أما خلال النصف الثاني فقد تراجع حيث هبطت النسبة الإجمالية بحوالي ٨٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٥، وقد كانت الحرب على لبنان هي السبب الرئيس لهذا التراجع وفقا لما نشرته دائرة الإحصاءات المركزية. وعلى خلفية هذا الوضع، اضطر المقاولون إلى تخفيض أسعار الشقق الجديدة بنسبة ١٥٪ مقابل أسعار العام ٢٠٠٥، وساهم في هذا الانخفاض هبوط أسعار الشقق من فئة "يد ثانية" هبوطا كبيراً في أعقاب زيادة الضغط من قبل المشترين على الباعة الذين اضطروا لتخفيض الأسعار بعد شرائهم شققاً جديدة قبل بيعهم الشقق القديمة.

الصادرات والواردات

ارتفعت صادرات البضائع من إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة٣,٢٣٪ مقابل ١,١٠٪، ٣,٦٪ خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٤ على التوالي. أما حجم الصادرات دون المجوهرات فقد ارتفع بنسبة ٢٦٪، ووصلت الصادرات إلى ٥,٢١ مليارد دولار. أما الاستيراد السلعي فقد ارتفع بنسبة ١٥٪ ووصل إلى ٩,٢٨ مليارد دولار وبلغ العجز التجاري حوالي ٤,٧ مليارد دولار.

من جهة أخرى، ارتفعت الصادرات الصناعية في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٧٪ ووصلت إلى ٤,٤ مليارد دولار. وشكلت الصناعات التكنولوجية المتقدمة (صناعة الهاي تيك) ٧٥٪ من مجمل الصادرات الصناعية، أي ما قيمته ١,٣ مليارد دولار.

الاستهلاك الخاص

ارتفع الاستهلاك الخاص في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ٨,٥٪، مقابل ٤,٣٪ في العام ٢٠٠٥. ويعود الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى ارتفاع في استهلاك السلع المعمرة بنسبة تزيد عن١٨٪ في العام نفسه، علماً أنها ارتفعت في العام ٢٠٠٥ بنسبة ١,٣٪ فقط مقارنة بالعام ٢٠٠٤. ويعلل بعض المحللين ارتفاع نسبة استهلاك السلع المعمرة بارتفاع الأجر الحقيقي للعمال وتعزيز قيمة العملة المحلية التي جعلت من هذه السلع المستوردة أكثر رخصاً مقارنة بالأعوام

الأخيرة التي تدهورت فيها قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، إضافة إلى تخفيض ضريبة الشراء عن الكثير من المنتجات وتخفيض ضريبة القيمة المضافة عن كل المنتوجات. كما يشار إلى أن الاستهلاك الخاص في النصف الأخير من العام ٢٠٠٦ ارتفع بنسبة ٦,٣٪. أما في الربعين الأول والثاني فقد بلغت الزيادة ٧,٧٪ و ٦,٩٪ على التوالي.

أما على مدار العام، فقد ارتفع الإستهلاك الخاص من الطعام بنسبة ٤,٢٪، كما ارتفع نفس المؤشر في مجال الإسكان بنسبة ٣,٣٪ وفي مجال الملابس والأحذية بنسبة ٧,٥٪ بينما ارتفع الاستهلاك الخاص للإسرائيليين في الخارج بنسبة ١,٨٪ مقابل ٥,٩٪ في العام ٢٠٠٥. ونظراً لارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، فقد ارتفع الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة تقدر بحوالي ٣,٣٪.

الاستثمار

الاستثمارات المحلية

لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفعت الاستثمارات في العقارات سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١,٣٪ بعد هبوطها الحاد خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ (هبوط الاستثمارات سنة ٢٠٠٣ وصل إلى ١,٨٪). ارتفعت الاستثمارات بفروع الاقتصاد بنسبة ٥٪ بعد هبوط بنسبة ٦,٩٪ سنة ٢٠٠٥.

تشير المعطيات إلى ارتفاع الاستثمار المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بحوالي ٧,٤٪ في العام ٢٠٠٥. كما ارتفع الاستثمار المحلي في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من العام ٢٠٠٥، أما في الربع الثاني فقد ارتفع هذا المؤشر بنسبة كبيرة وصلت إلى ٢,١٢٪ مقارنة بالربع الذي سبقه. تجدر الإشارة أن الاستثمارات المحلية الإجمالية وصلت في العام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٩ مليارد دولار تمثل نحو ١٨,٨٪ من قيمة الدخل في اسرائيل.

الاستثمارات الأجنبية

سجلت الاستثمارات الاجنبية في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ رقما قياسياً حيث بلغت نحو ٢٣,٤ مليارد دولار، وهي نسبة تعلو ب ٨٠٪حجم الاستثمارات الأجنبية في العام ٢٠٠٥. وقد كان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل يعادل مبلغ ١٣,٢ مليارد دولار، أما الاستثمارات الأجنبية في أسهم وسندات دين الشركات الإسرائيلية المتداولة عالميا فقد وصلت إلى ٨ مليارد دولار، بينما كانت الاستثمارات الأجنبية في سندات دين الحكومة الإسرائيلية المتداولة محليا وصلت إلى ٢,٢ مليارد دولار[٩]. من جهة أخرى أعلن بنك إسرئيل أن استثمارات القطاع الإنتاجي الإسرائيلي في الخارج تجاوزت ٢١ مليارد دولار.

وكانت الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت في الربعين الأول والثاني من العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٠٠٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام ٢٠٠٥، وذلك على خلفية ارتفاع استثمارات مستثمرين أجانب في الأوراق التجارية الإسرائيلية المتداولة في البورصة الإسرائيلية والبورصات العالمية بحيث بلغت ٨ مليارد دولار مقابل ٢ مليارد دولار في نفس

٩ المصدر: بنك إسرائيل.

الفترة المذكورة من العام ٢٠٠٥ . وبسبب الحرب على لبنان فقد انخفض الاستثمار الأجنبي الصافي في الربع الثالث من العام ٢٠٠٦ بنسبة ضئيلة تعادل ٪١,٢ ، بينما عادت هذه الاستثمارات لترتفع مرة أخرى في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ .

يقول المحللون الاقتصاديون في بنك إسرائيل أن انخفاض سعر صرف الدولار من جهة وانخفاض الفائدة البنكية في إسرائيل دون الفوائد البنكية في الولايات المتحدة واليابان كانت المحفز الرئيس لازدياد الاستثمارات الأجنبية على هذا النحو . بالرغم من كل هذه التطورات فإن بنك إسرائيل يحذر عمليا من توقعات غير جيدة نوعا ما بما يتعلق بتطور الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ويقول أن الاستثمارات قد تنمو بشكل بطيء في كلتا الحالتين : في حال استمرار النمو العالمي أو في حال تباطئه وركوده في العام ٢٠٠٧ . هذه التوقعات المتشائمة نوعا ما نابعة من ازدياد عدم اليقين المرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب على لبنان ، والتوقعات المتعلقة بارتفاع الفائدة مجددا خلال العام ٢٠٠٧ .

عجز الموازنة في العام ٢٠٠٦

تشير المعطيات الاقتصادية إلى تحقق عجز في موازنة العام ٢٠٠٦ بنسبة ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وبلغت قيمة هذا العجز نحو ٣٠,٨ مليارد شيكل ، بعد أن وضعت الحكومة هدفاً للعجز بنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ويأتي هذا الفارق على خلفية الزيادة الحادة غير المتوقعة في الإنفاق العسكري وتمويل الفعاليات الحربية خلال شهري الحرب على لبنان ، وأيضا في الفترة اللاحقة . من جهة أخرى انخفضت عائدات الدولة من الضرائب بنسبة ٥,٦٪ نتيجة التطورات الاقتصادية الناجمة عن الحرب ، وكذلك بسبب تخفيض أو إزالة ضريبة الشراء عن عدة منتجات ، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة خلال العام المنصرم .

قدم بنك إسرائيل توقعاته أيضا بما يتعلق بالنفقات العسكرية ، ويقول المحللون في هذا الصدد أنه في حال ازدياد النفقات العسكرية في العام ٢٠٠٧ ، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وبالتالي إلى فرض ضرائب جديدة ، فإن الناتج القومي سوف ينمو بنسبة لا تزيد عن ٢,١٪ خلال العام القادم ، وهذا بسبب اندحار الاستهلاك الشخصي والاستثمارات . يأتي قسم كبير من الاستهلاك العسكري من الاستيراد وعليه فإن هذه الزيادة بالاستهلاك العسكري لا تؤدي إلى ازدياد في مستوى الطلب العام في الدولة .

ميزان المدفوعات

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٦ مليارد دولار في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١,٧ مليارد دولار في العام ٢٠٠٦ ، بحيث ساهم الارتفاع الحاد في الصادرات مقارنة بالواردات في هذا الانخفاض . وكان العجز في ميزان المدفوعات خلال العام ٢٠٠٥ ارتفع بنسبة حادة قياساً بالعام ٢٠٠٤ حين بلغ ٠,٨ مليار دولار .

وإذا كانت نسبة العجز في الميزان الجاري تعد من أعلى النسب في الدول المتقدمة ، فإن ذلك يعتبر أحد الإنجازات الاقتصادية المهمة للعام ٢٠٠٦ . أما من حيث تمويل العجز في الحساب الجاري لنفس العام فقد تم ذلك خلال الأعوام الثلاثة الماضية بالتحويلات الرأسمالية والاستثمارية المباشرة والاستثمار في السندات التجارية .

التضخم

بلغ معدل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ ١٪ , ٠ - ، بعيدا عن الأهداف المعلنة لحكومة إسرائيل (٣٪ - ١٪) وقد ساهم في هذا الانخفاض هبوط أسعار السفر الجوي، هبوط أسعار السيارات والأجهزة الكهربائية على اختلاف أنواعها. هذا الأمر مرتبط ارتباطا وثيقا بهبوط سعر صرف الدولار. كان هذا التضخم من المعدلات النادرة على مر تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، وعليه تأتي إسرائيل في المرتبة الثالثة في تدرج التضخم الأقل بين الدول المتطورة بعد اليابان وهونغ كونغ.

منذ سنوات عديدة وتحديدا منذ بداية التسعينيات يسعى القائمون على الاقتصاد الإسرائيلي للوصول بمستوى التضخم إلى المعدلات السائدة في الدول الأوروبية. وعلى سبيل المثال، بلغ المعدل التضخمي في دول اليورو في العام ٢٠٠٦ حوالي ١٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٣٪. ويكمن الإختبار الحقيقي للقائمين على الاقتصاد الإسرائيلي في مدى نجاحهم في تحقيق معدل تضخمي منخفض مع تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وليس على حساب الهدف الثاني، مما يوحي أن إنجازاً حقيقياً قد حققه الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٦.

الاستهلاك العام والدين القومي

تشبه التطورات الحاصلة في هذا المجال باقي التطورات في معظم المجالات الأخرى، ولا يسعنا إلا أن نتحدث عن فترتين: الأولى فترة ما قبل الحرب والثانية ما بعدها. ففي الفترة الأولى بقي العجز المحلي للحكومة ضمن إطار الأهداف المعلنة (٥ , ٢٪)، وكان ذلك نتيجة ارتفاع في مدخولات الدولة من الضرائب إثر ازدياد الفعاليات الاقتصادية في هذه الفترة. شنت إسرائيل مع بداية الربع الثالث حربها على لبنان مما اضطر الحكومة إلى رفع مصاريفها بشكل حاد، وبالمقابل هبطت مدخولاتها، وبذلك يكون العجز الحكومي كبر بشكل ملحوظ. الهبوط الرئيسي في مدخولات الدولة من الضرائب نتج بالأساس إثر تخفيض ضريبة الشراء وضريبة القيمة المضافة، بينما كانت الضرائب المباشرة تقل بشيء قليل عما كانت عليه مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥.

المطالب المتزايدة للوزارات المختلفة، وبالذات تلك الخاصة بوزارة الدفاع (المتلخصة بإضافة مبلغ ٨ مليارد شيكل)، وكذلك المخاوف المتزايدة بشأن ركود اقتصادي محتمل خلال العام ٢٠٠٧، لن تمكن الدولة كما يبدو الحفاظ على نسبة الدين القومي الحالي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في العام القادم. من الجدير ذكره أن نسبة الدين القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تشكل أحد الأسس المركزية عند قياس حصانة الدولة الاقتصادية ومدى تدريجها العالمي، وكذلك مدى المخاطر المتعلقة بالدولة، ومن هنا تسعى إسرائيل بشكل متواصل إلى تخفيض نسبة الدين القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالانخراط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، خصوصاً بعد دخول عهد العولمة إلى منطقة الشرق الأوسط مع بداية التسعينيات، وقد كانت إسرائيل من بين أكثر الدول استفادة من هذا النظام، علما أنها استطاعت إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادها واستجابت بسرعة لمتطلبات هذا النظام الجديد، وقد كان ازدياد الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات العشر الأخيرة في إسرائيل هو أحد الدلائل على الفوائد الجمة التي جنتها إسرائيل. فعلى

سبيل المثال، كانت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل تعادل ٥٣٧ مليون دولار في العام ١٩٩٢، ووصلت هذه الاستثمارات إلى ٣,٦ مليارد دولار في العام ١٩٩٧، أما في سنة ٢٠٠٦ فقد وصلت إلى حوالي ٢٣ مليارد دولار كما أسلفنا سابقا. وكان المصدر الرئيس لهذه الاستثمارات آتيا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، مفضلة بذلك السوق المتطورة خاصة في المجال التكنولوجي.

إلى جانب الازدهار الاقتصادي الذي جلبته التغيرات البنيوية لنواح معينة في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها جلبت ارتفاعا موازيا في نسبة البطالة بسبب انتقال الاستثمار إلى مجال التكنولوجيا الرفيعة المتطورة وبرمجة الإنترنت من جهة، والتسهيلات الجمركية من جهة اخرى. فقد ضربت هذه المتغيرات الصناعات التقليدية، كالنسيج، ألحديد، الخشب وصناعة الأحذية التي كانت تشغّل أيادي عاملة كثيرة، وأدت إلى تقليص في عدد العاملين في مجال الصناعات الجوية والأمنية. وشكل دخول العمال الأجانب إلى إسرائيل عاملا اضافيا في رفع نسبة البطالة الرسمية لتصل الى ٧,٧٪ على المستوى القطري، ولكنها قد تصل إلى أكثر من ٢٠٪ في معظم البلدان العربية وبعض البلدان اليهودية البعيدة عن المراكز. ويؤكد هذا التغيير مجددا اتباع إسرائيل منطق رأس المال الأميركي الذي يفضّل شراء شركات التكنولوجيا المتطورة واحتواء خبرتها، على الاستثمار في الصناعات المحلية وخلق أماكن عمل جديدة.

إن سر النجاح الإسرائيلي لا يعتمد على مجهودات ذاتية فقط، بل على خبرة عشرات آلاف المهندسين والخبراء الروس الذين قدموا لإسرائيل بعد تفكك الإتحاد السوفييتي. هذا بالإضافة إلى المساعدات المالية الأميركية، والتبرعات من يهود أميركا، والتعويضات الألمانية، والقروض السهلة التي تمنح المواطن الإسرائيلي امتيازات خاصة تضمن له مستوى معيشة أرقى من الذي يمكن أن يسمح به الاقتصاد الحقيقي.

من الجدير ذكره، أن إسرائيل تلتزم بتوصيات صندوق النقد الدولي، خاصة تلك المتعلقة بعدم اجتياز عجز الميزانية نسبة الـ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي (ولكنها عمليا تخفق في هذا الأمر إخفاقا شديدا بسبب اقتصادها الحربي والاستيطاني)، وكذلك خصخصة أكبر عدد ممكن من المرافق الاقتصادية، مثل البنوك شركات البترول ومنشآت البنية التحتية. يجمع العديد من المحللين على أن التزام إسرائيل بتوصيات صندوق النقد الدولي من جهة، وتقيدها بمتطلبات رأس المال الأميركي من جهة أخرى، أدخلها دون شك إلى وضع من الاضطرابات الداخلية بين الشرائح الفقيرة التي تضم العرب واليهود الشرقيين، وبين الشرائح العليا المشكّلة من اليهود الغربيين والروس.

أما على الصعيد الإقليمي، تعمل إسرائيل بشكل مستمر على فرض سيطرتها وهيمنتها على موارد المنطقة واقتصادها، وذلك بدعم مستمر من الولايات المتحدة الأميركية والتي تسعى بدورها إلى إقامة سوق شرق أوسطية للتجارة الحرة تضم الدول العربية وإسرائيل كما جاء على لسان جورج بوش قبل فترة وجيزة. وهذا الأمر حدا ببعض الدول العربية مثل مملكة البحرين، المغرب والأردن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة ، وإلى بعض الدول الأخرى مثل الجزائر واليمن التوقيع على اتفاقات أطر تسهل التجارة مع الولايات المتحدة الحليف الاقتصادي الأول لإسرائيل. وقد تكون هذه الخطوات تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل وباقي الدول العربية، كما عرضها شمعون بيريس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" وهذا ما تصبو إليه إسرائيل وتعمل من أجله على المدى البعيد. وقد تكون الأردن هي أحد الأمثلة لهذا الأمر، فهي رفعت خلال السنتين الماضيتين مستوى التعاون التجاري مع إسرائيل إلى

مستوى غير مسبوق، وقد صرح العديد من المحللين الأميركيين بأن اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأميركا شجعت الأردن في أن يقيم علاقات تجارية أوثق مع اسرائيل وهي من الشركاء الرئيسيين الذين عقدت معهم الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة. وقد يمثل هذا الأمر نية إسرائيل فرض سيطرة حقيقية على مداخل ومخارج الاقتصاد العربي وجعل موانئ حيفا ويافا وغيرها من الموانئ الإسرائيلية البوابة الرئيسية لتسويق المنتجات العربية التي تبحث عن سبيل للأسواق الأوروبية والأميركية.

بدأت مكاسب إسرائيل الاقتصادية والسياسية تزداد بشكل ملحوظ بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، وبعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، وما تبعها من القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (الدار البيضاء ١٩٩٤)، وعمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧)، وكان الهدف منها إيجاد مناخ تعاون عربي إسرائيلي، يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأسواق العالمية. ولكن ما حدث فعلا أن الاقتصاد الإسرائيلي نما بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت، بينما نما اقتصاد معظم بلدان الشرق الأوسط بشكل بطيئ جدا، ويعود السبب في ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، علما أن أجواءها توفر الأمن والإستقرار لرؤوس الأموال الأجنبية كما يدعي العديد من المحللين الاقتصاديين، وهي تكون بذلك البؤرة الرئيسية التي تؤهلها عالميا من أجل أن تصبح المركز الرئيسي لاقتصاد العولمة في الشرق الأوسط.

على الصعيد العالمي عملت إسرائيل وما زالت تعمل على إيجاد شركاء إستراتيجيين مثل الهند والصين. فإذا نظرنا إلى العلاقات الإسرائيلية الصينية نجد أن حجم التبادل التجاري بينها وصل حوالي ١٢ مليارد دولار، منها ٣٠٪ تقريبا صادرات عسكرية. وقد شهدت علاقات إسرائيل، وبالذات العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الصين انتعاشا كبيرا منذ الثمانينيات، خاصة مع شعور الصين بحاجتها إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، والتي استفادت كثيراً من التعاون الإستراتيجي مع واشنطن، فضلا عن تراجع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في تلك الفترة إلى جنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية. وإضافة إلى تشابك المصالح الأمنية والعسكرية بين الصين وإسرائيل، فإن إسرائيل تنظر باهتمام إلى السوق الصيني الواسع والمتعطش للسلع والخدمات المتقدمة، الذي يمكن لإسرائيل أن تحتل موطئ قدم فيه.

كذلك هو الحال مع الهند، حيث فاق الميزان التجاري بينها وبين إسرائيل ٣ مليارد دولار خلال العام ٢٠٠٦، من بينها حوالي ١,٣ مليارد دولار صادرات عسكرية إلى الهند.

تتخذ إسرائيل من الاقتصاد أداة مهمة من أدوات المواجهة والتحدي، بحيث ساهمت هذه الأداة في التغلغل عبر اقتصاديات الغير، والاستحواذ على أكبر قدر من المنافع والمكاسب، بعد أن نجحت في إقناع كثير من الحكومات والشعوب بتفوقها الهائل وقدراتها اللا محدودة من ناحية تكنولوجية، فباتت العديد من الحكومات تتطلع إلى توثيق علاقتها وروابطها الاقتصادية مع إسرائيل، وبدل أن كانت إسرائيل في شبه عزلة عن بقية العالم، امتد نفوذها إلى كثير البلدان والأقاليم، وأصبح تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل مسعى تسعى إليه كثير من الحكومات وتتنافس في الوصول إليه في ظل حملات إعلامية كثيفة ومضللة، مع ضعف عام وتراجع لدى الشعوب والحكومات، ومؤازرة لا محدودة لإسرائيل من القوى الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة.

تفيد التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أن "انتعاشا طرأ في الآونة الاخيرة على فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة (هاي-تك) في إسرائيل" . ويظهر ذلك جليا في تزايد الطلب على عاملين في هذا المجال، الذي يشغل حوالي ١٤٠ ألف عامل في إسرائيل. الانتعاش الحاصل في هذا الفرع ليس بالجديد فهو نابع بالاساس من انتعاش هذا الفرع في العالم أجمع. ويوجه فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة معظم إنتاجه (حوالي ٩٠٪) لأسواق عالمية، خاصة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وعليه فإن هذا المجال يتأثر قليلا بما يحدث على المستوى المحلي. هذه المنتوجات معدة للتصدير للاسواق العالمية بالأساس، ويتم تداول اسهمها ضمن مؤشر ناسداك، ويتضح أنها تتأثر أكثر ما تتأثر بمجريات الأمور في بورصة وول ستريت (في نيويورك)، كما تتأثر من الحرب في العراق وطلبات المستهلكين خصوصا في الولايات المتحدة والصين.

الفصل الثاني: الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب

أحدثت الحرب الإسرائيلية على لبنان أضرارا جمة وخسائر اقتصادية فادحة على المستويين القطري والفردي، وقد يمتد تأثير هذه الخسائر على المدى البعيد كما يحلل العديد من المراقبين والمحللين الاقتصاديين. بدأت كل المؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل بتقدير لهذه الخسائر، وقد صدرت المعطيات الرسمية بالأساس من قبل بنك إسرائيل، وزارة المالية، وزارة الدفاع ودائرة الإحصاءات المركزية. فيما يلي تفصيل التبعات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على لبنان.

قدرت الأوساط الرسمية تكلفة الحرب الشاملة بحوالي ٢٥ مليارد شيكل (٦,٥ مليارد دولار) منها حوالي ٨ مليارد شيكل (٢ مليارد دولار) مصاريف الأمن المباشرة. على اثر ذلك بدأت الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على تقليص مبلغ ٢٤ مليارد شيكل (والذي يشكل ٩٪) من ميزانيات الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦، وذلك لتمويل جزء من مصاريف جهاز الأمن، وتوقعت هذه الأوساط أن يكون حجم النمو أقل من ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما قدر سابقا.

وصلت الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة إلى أكثر من ٦ مليارد شيكل، وقد ترتبت هذه الأضرار عن فقدان أكثر من ١,٦٪ من الناتج القومي، أي أكثر من ٩ مليارد شيكل، بما في ذلك فقدان ٢,٣ مليارد شيكل من دخل الدولة من الضرائب. بالإضافة لذلك بدأت الحكومة أيضاً وبشكل فوري تحويل المساعدات للسلطات المحلية، لمؤسسات الإسعاف، لخدمات الإطفاء ولأجسام أخرى. وصلت هذه المساعدات إلى أكثر من ١,٢ مليارد شيكل.

مع انتهاء الحرب بدأت الحكومة باتخاذ خطوات فورية من أجل إيجاد الحلول لتمويل هذه الخسائر والتكاليف الباهظة. فقد صادقت الحكومة وبشكل فوري بعد انتهاء الحرب على تقليص مبلغ ٢ مليارد شيكل من ميزانية الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦ ماعدا وزارات الصحة، الرفاه والسلطات المحلية، وزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تجميد كل البنود غير المستغلة بميزانيات الوزارات الحكومية المختلفة، وقد وصلت هذه البنود إلى حوالي ١,٥ مليارد شيكل. أضف إلى ذلك أن وزارة المالية قررت إيقاف كل المشاريع

طويلة الأمد والمقدرة بحوالي ١,٢ مليارد شيكل.

قال المسؤولون عن الميزانيات بوزارة المالية بشكل واضح أن ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٦ تأثرت بشكل مباشر، مما حدا بالحكومة التصريح أنها وصلت إلى إنفاق يعادل ١٠٣٪ من الميزانية المقرة للعام نفسه، وهي ستعمل جاهدة لتخفيف حدة هذه الأضرار على ميزانية العام ٢٠٠٧.

على أثر ذلك اقترحت بعض الأوساط الرسمية، بما في ذلك وزير الدفاع عمير بيرتس، فرض ضريبة حرب على سكان مركز البلاد وجنوبها أو فرض قرض أمني بنسبة ٢٪ من الأجر، ولكن هذه الاقتراحات رفضت بشكل قاطع. عارض وزير المالية وما زال يعارض أيضاً فرض ضرائب جديدة لتمويل الحرب الإسرائيلية على لبنان.

شمل فقدان الناتج خسائر فادحة لفروع الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات في منطقة شمال إسرائيل، إلحاق الضرر بالسياحة الأجنبية بكل الدولة بشكل بالغ وتعطيل السياحة في منطقة الشمال بشكل كلي. بالمقابل كان هناك ارتفاع في الفعاليات الاقتصادية بفرع البناء، وذلك بسبب عمليات ترميم المباني والبنية التحتية والتي شرع فيها مباشرة بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار.

أصابت الحرب فرع الصناعات التكنولوجية المتقدمة (الهاي تك) إذ هبط الطلب للعمال بهذه الفروع خلال فترة الحرب بنسبة ١٢,٨٪ بالمقارنة مع الشهر الذي سبق الحرب، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق فأن نسبة الهبوط تصل إلى ١٣,٦٪. يتمثل هذا الهبوط بتغير حاد بالتوجهات العامة إذ بعد فترة من النمو المتواصل وازدياد الطلب على العمال بهذه الفروع يمكننا تأويل الهبوط الحاد بالطلب إلى التأثير العام للحرب الإسرائيلية على لبنان وأبعاد هذه الحرب على الفعاليات الاقتصادية. كان الطلب على رؤساء الطواقم والمشاريع، الأكثر تضرراً، إذ انخفض الطلب لهذه المجموعة بنسبة ٣١,١٪، أما الطلب لمهندسي البرامج المحوسبة فقد انخفض بنسبة ١٨,٧٪، الطلب لمديري الشبكات وطواقم الدعم المحوسب انخفض بنسبة ١٦٪، الطلب لمهندسي الحاسوب ولكتبة البرامج المحوسبة انخفض بنسبة ٨,٩٪، تجنيد العمال عن طريق شركات القوى العاملة انخفض بنسبة ١٢,١٪، أما الطلب للمدراء العامين فقد بقي تقريباً دون تغيير مقارنةً مع شهر حزيران السابق.

صرحت سلطة الضرائب أن الأضرار المباشرة وغير المباشرة للمباني والسيارات والناجمة عن الحرب لم يسبق لها مثيل، إذ تتوقع سلطة الضرائب أن يقدم سكان شمالي إسرائيل ٩٠ ألف طلب تعويضات إثر الحرب. حتى الآن تم تقديم أكثر من ٦٠ ألف طلب منها ٤٠ ألف طلب قدمت بسبب أضرار مباشرة للمباني، سبعة آلاف طلب بسبب أضرار مباشرة للسيارات والباقي طلبات بسبب الأضرار اللاحقة بالمعدات الزراعية. بالإضافة لذلك قدم لسلطة الضرائب أكثر من عشرة آلاف طلب تعويضات بسبب أضرار غير مباشرة بفروع التجارة، الصناعة والخدمات. تشمل هذه الطلبات أيضاً مجالات الأعمال الحرة، الزراعة والفنادق، وعليه أقامت سلطة الضرائب أجهزة خاصة لتعالج قضايا التعويضات المباشرة وغير المباشرة.

وصلت الأضرار المادية للمصانع في شمال إسرائيل خلال فترة الحرب إلى أكثر من ٥ مليارد شيكل وذلك حسب تقديرات اتحاد الصناعيين الذي نشر خلال الفترة الأخيرة معطيات تتوافق مع معطيات بنك إسرائيل بشأن فقدان أكثر من ١,٩٪ من الناتج القومي، أي ما يعادل حوالي ١٠ مليارد شيكل. نتجت هذه الأضرار بسبب فقدان المنتوج

وعدم حضور العمال إلى أماكن عملهم.

أدت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى إلحاق أضرار اقتصادية جمة بأسواق المال، تقدر بحوالي ٦٥٠ مليون دولار (حوالي ٢,٧٣ مليارد شيكل) إذ أن مؤشرات الأسهم الرئيسية انخفضت بشكل لا مثيل له خلال فترة الحرب، وهي الآن اقل بحوالي ٨٪ مما كانت عليه قبل الحرب. تتلخص هذه الأضرار بعدم قدرة المستثمرين على تقدير الخسائر الفادحة الناتجة عن الحرب، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. من جهة أخرى يعتقد بعض المحللين أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي وعليه فإن المستثمرين يعلقون أمالاً معينة على تصريحات وزير المالية الذي وعد بخروج سريع من هذه الأزمة.

من جهة أخرى أثرت الحرب على أسهم بعض الشركات بشكل ايجابي. فإذا نظرنا إلى أسهم الشركات العسكرية والأمنية نجدها قد ارتفعت خلال فترة الحرب بمعدل ١٨٪. هنالك شركات تعمل في هذا المجال ارتفعت أسهمها بنسبة ٣٢٪ وأخرى بنسبة ٢٧٪.

تظهر تأثيرات الحرب جلية على معظم المصانع والمعامل الموجودة في حيفا والشمال، إذ إن ٤٨٪ من هذه المصانع عانت خلال فترة الحرب من غياب كلي للطلبيات الجديدة. هذه المعطيات نشرها اتحاد الصناعيين ومنها يستدل أيضاً أن ٢٥٪ من هذه المصانع واجه معضلة تتجسد بإلغاء طلبيات كانت قد تقدمت بها جهات مختلفة قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك فإن ٢٣٪ من المصانع فقدت من سيولتها بينما اضطر ٢١٪ منهم أن يستدينوا خارج نطاق الاعتماد المخصص لهم من قبل البنوك، و٢٤٪ اضطر إلى نقل فعالياته إلى مركز البلاد.

تشمل هذه المعطيات مصانع بمجالات الغذاء، الألبسة، المعادن والكهرباء، مصانع الهاي تك، الكيمياء، مواد البناء والمواد الاستهلاكية. عانى ٣٦٪ من هذه المصانع من مشكلة إضافية ألا وهي أن مزودي الخدمات المختلفة من باقي أنحاء البلاد لم يصلوا إليها بتاتاً، أما الزبائن المحليون والأجانب فلم يصلوا إلى ٢٧٪ من هذه المصانع. اتخذت هذه المصانع خطوات إضافية من اجل تقليل حدة الخسائر الفادحة فمثلاً ٤٠٪ منهم لجأوا إلى زيادة ساعات العمل الإضافية خلال الحرب، أعطوا ٣٧٪ عمالهم إمكانية العمل من البيت، ٣١٪ توجهوا لخدمات النقل الجوي بهدف تصدير البضائع الأمر الذي أثقل على كاهل هذه الشركات أكثر فأكثر، ٢٦٪ عملوا عن طريق مقاولين خارجيين. ادعى العديد من هذه المصانع أن الأجهزة البنكية كانت غير مبالية بأوضاعهم، وبالتحديد زعم ٧٢٪ منهم بعدم اكتراث البنوك بوضعهم، في حين إدعى ٧٪ أن البنوك زادت أوضاعهم سوءاً.

مع انتهاء الحرب على لبنان ارتفعت نسبة المصالح والمحال التجارية الموجودة تحت خطر الإفلاس أو الإغلاق من ٢٦٪ إلى ٣٢٪، إضافة إلى الأضرار الحاصلة بأوضاع العديد من هذه المصالح والمحال التجارية بسبب التأخير الحاصل بدفع التعويضات المقررة حسب القانون.

كانت الشركات الأكثر تضرراً من الحرب فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل من ٥ إلى ١٠٠ عامل. هذه الشركات فقدت يوميا مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل خلال فترة الحرب، بينما وصلت خسائر الشركات الكبيرة إلى ٢٣٠ مليون شيكل يوميا. كل هذه الخسائر نتجت بشكل مباشر بسبب عدم حضور العمال إلى أماكن عملهم. العديد من تجار الجملة والمفرق لم يعملوا بتاتاً خلال فترة الحرب ولم يفتحوا أبوابهم لزبائنهم على مدار ٣٣ يوماً متتالياً.

الفصل الثالث: ظاهرة الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية

دلّ تقرير مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية (مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية)، والذي صدر مؤخرا حول معطيات العام ٢٠٠٦، على أن عدد الفقراء في إسرائيل ازداد بنسبة ١,٦٪ مقارنة مع العام الذي سبقه ٢٠٠٥، وهي نسبة أكثر من ضعف نسبة ازدياد عدد السكان في إسرائيل التي تبلغ حوالي ٤,٢٪. وذكر التقرير أن عدد الفقراء ارتفع بـ ٤٧ ألف شخص (ما يقارب ٧٠٠٠ عائلة) وأن عدد الفقراء الذين هم تحت خط الفقر الرسمي يبلغ حوالي ١,٦٥٠ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٢٣,٤٪ من مجمل سكان إسرائيل.

والمقياس الذي تتبعه مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل لتعريف خط الفقر هو: كل شخص يعيش بمفرده ومدخوله الشهري يقل عن ٣٨٥ دولارا (١٦٢٠ شيكلاً)، أو زوجين يعيشان بمدخول شهري يقل عن ٦١٧ دولارا (حوالي ٢٦٠٠ شيكل وهذا يعادل ٤٠٪ من معدل الدخل في إسرائيل)، أو عائلة من ثلاثة أشخاص يقل مدخولها الشهري عن ٨١٧ دولارا. وعمليا، يكفي أن تحصل إحدى هذه الحالات على مدخول أعلى بشيكل واحد لتخرج من دائرة الفقر، وهذه هي مشكلة المقاييس والمؤشرات الكمية التي لا تأخذ بالحسبان المؤشرات النوعية والجوانب الاجتماعية والنفسية. لذلك، بدأ في السنوات الأخيرة إصدار تقرير "الفقر البديل"[١٠]، والذي يعطي صورة أكثر سوداوية من تلك التي أمامنا. وكان آخر "تقرير بديل" صدر في نهاية العام الماضي أظهر ان عدد الفقراء في إسرائيل فاق ١,٧٥ مليون شخص، وهو ما يعادل ٢٥,٥٪ من السكان.

كذلك، يشير تقرير مؤسسة التأمين إلى أن ارتفاعا طرأ ايضا على عدد الأطفال الفقراء، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي ٣٣,٢٪ من مجمل الأطفال في إسرائيل، إذ بلغ عددهم ٧٦٨٠٠٠ طفل، فيما كانت هذه النسبة في العام الماضي تقل عن ٢٨٪. كذلك، فإن نسبة العائلات الفقيرة من مجمل العائلات في إسرائيل ارتفعت الى ١٩,٣٪ (٤١٠٧٠٠ عائلة) مقارنة بـ١٨,١٪ في العام ٢٠٠٥ (لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع أنظر الفصل المتعلق بالمشهد الاجتماعي).

وفي آخر تقرير حول مداخيل العائلات، والذي أصدرته دائرة الإحصاءات المركزية مؤخرا، يظهر أن مدخول العُشر الأول من العائلات في إسرائيل أكبر بـ ١٢,١ مرّة من العُشر الأخير من العائلات هناك، إذ أن معدل مدخول العائلة الصافي الشهري في العُشر الأول يصل إلى حوالي ٧٦٨٠ دولارا (حوالي ٣٢٠٠٠ شيكل)، في حين أن معدل مدخول العائلة الصافي الشهري في العُشر الأخير هو ٦٤٢ دولارا (حوالي ٢٧٠٠ شيكل فقط).

ويشير التقرير إلى أن العائلات ذات المداخيل العالية ازداد مدخولها في العام الماضي ٢٠٠٥ بنسبة ٢,٥٪، في حين أن مدخول العائلات ذات المداخيل المتدنية انخفض بنسبة ٢,٦٪. ويعود هذا التفاوت بالدرجة الأولى إلى الإصلاحات الضريبية التي اتبعتها الحكومة، وهي السياسة التي لا تطال عمليا ذوي المداخيل المنخفضة بتاتا، كون رواتبهم لا تصل إلى الحد الأدنى من درجات الاحتساب الضريبي.

قضى الانتقال من اقتصاد القطاع العام للخصخصة، على شبكة الضمان الاجتماعي التي وفّرت أماكن عمل

---

١٠ تقرير من إعداد جمعية " لاتيت " (إعطاء)، وهي جمعية أهلية تعنى بشؤون الفقر من منظور آخر، ويشكل التقرير مصدر أبحاث مستقل للعديد من صناع القرار في اسرائيل.

وحافظت على نوع من التساوي في الأجور ومستوى المعيشة، وشكلت الاساس لمجتمع إسرائيلي متضامن ومتماسك في مواجهة المحيط العربي. وأدى الانتقال للاقتصاد الرأسمالي المفرط – الذي شمل إغلاق الكثير من المنشآت التابعة للحكومة والهستدروت – تلقائيا لارتفاع نسبة البطالة. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حتى أصبحت إسرائيل الأولى في العالم من ناحية الفرق بين الشريحة الأغنى والأفقر في المجتمع.

وكانت إحدى النتائج السلبية للانفتاح على العولمة وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، استيراد العمال الأجانب على حساب القوى العاملة المحلية. النتيجة المباشرة كانت البطالة وضرب قوى العمل المنظمة وتدني معدل الأجور. ففي حين انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، تهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية.

الفصل الرابع: خطة "ويسكونسين". نجاح أم فشل؟

"خطة ويسكونسين" هي خطة تطرح أساليب من أجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، وهذا الأمر يتم انتهاجه في الأساس في دول تدفع مخصصات اجتماعية للعاطلين عن العمل مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

تطرق القرار الحكومي إلى تطبيق الخطة بشكل تجريبي لمدة عامين. وكان من المفروض أن تشمل الخطة في مرحلتها الأولى ١٤ ألف عاطل عن العمل في أربعة مراكز في البلاد. لتطبيق الخطة تم تخصيص ٨٠٠ مليون شيكل.

تعتبر الخطة في جوهرها مرحلة في عملية سيرورة مصلحة الاستخدام، فبموجبها سيتم نقل ميزانيات حكومية من الخزينة العامة (ميزانية مخصصات البطالة ودورات التأهيل المهني)، إلى شركات خاصة تعمل بهدف الربح.

في إطار خطة ويسكونسين سيتم توجيه العاطلين عن العمل الذين يحصلون على مخصصات ضمان الدخل إلى مراكز تدريبية في أماكن سكناهم، وهناك سيتم تعيين مرافق لكل واحد منهم، بهدف تشخيص قدراته وإمكانياته للاندماج في مكان عمل أو في دورة تأهيل مهني ملائمة له. سيستلم المشاركون في التجربة مخصصاتهم خلال الفترة الأولى منها، وذلك الى حين استيعابهم في مكان عمل ملائم.

تضمنت هذه الخطة بندا ينص على أن من يفشل في إيجاد مكان عمل في نهاية البرنامج سيتم إخراجه من قائمة العاطلين عن العمل ولن يتقاضى بعدها مخصصات البطالة أو ضمان الدخل.

من الجدير ذكره أن الأجيرين في إسرائيل ملزمون بدفع نسبة محددة، هي ٣٥,٥٪ من راتبهم الكلي، وهذه النسبة من المفترض أن تكون تأمينا لهم في عدة مجالات ومن بينها إصابة العمل أو المرض والإصابة بإعاقة، ومخصصات الشيخوخة (عدا الراتب التقاعدي)، والبطالة، وللتعويض في حال إفلاس صاحب العمل.

معنى ذلك أن الأجيرين حين يصبحون عاطلين عن العمل من المفترض أنهم مؤمنون، إلا أن الحكومة الإسرائيلية، ومنذ خمس سنوات، بشكل خاص، بدأت تفرض قيودا مشددة على الحصول على مخصصات البطالة، وقد رفعت السن القانونية من ١٨ عاما إلى ٢٠ عاما، كذلك فإن حجم المخصصات تم تقليصه، وتم تقصير الفترة التي يستحقها العاطل عن العمل، وهذا مرتبط بعمره، ومدة الفترة التي عمل فيها قبل أن يصبح محروما من العمل، إلى جانب

قيود أخرى. وبعد انتهاء الفترة القانونية للحصول على مخصصات البطالة، ينتقل العاطل عن العمل إلى قسم "تأمين الدخل" حيث يحصل على مخصصات أقل بكثير وبشروط أصعب.

وقد بدأت الحكومة في تطبيق خطة ويسكونسين في شهر تموز ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أن هذه السياسة لم تلق النجاح المرجو، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أصرت على استقدام هذا المشروع لتطبيقه بشكل "تجريبي"، في أربع مناطق، وهي الناصرة ونتسيرت عيليت المجاورة، والخضيرة والقدس.

وتقود هذه الخطة شركات تجارية، تتعهد للحكومة بتقليص عدد العاطلين عن العمل المسجلين لديها، وفي المقابل فإنها تحقق أرباحا طائلة، من الأموال التي توفرها الحكومة على نفسها من تراجع عدد العاطلين عن العمل.

ومنذ أن بدأ تطبيق الخطة في مطلع شهر تموز ٢٠٠٥، اتضح ان الشركتين اللتين تديران هذا المشروع في إسرائيل، "أغام" و"مهليف"[١١]، تعتمدان على أساليب تعجيزية يضطر فيها العاطلون عن العمل للهرب والاستغناء عن مخصصات تأمين الدخل، ومن بين هذه الأساليب إجبار العاطلين عن العمل على الجلوس ساعات طويلة في مكاتب الشركة، كذلك فإن الشركة تعاملت بقسوة مع التقارير الطبية للمرضى والمعاقين، وبدأت ترفض الكثير منها، من أجل جني الأرباح.

وقد أجمع العديد من النشطاء الاقتصاديين والاجتماعيين على فشل هذه الخطة بسبب ربط أرباح الشركتين بشكل مباشر بالمبالغ التي توفرها الحكومة من تراجع عدد طالبي مخصصات البطالة، والصلاحيات التي أعطيت لهاتين الشركتين لرفض طلبات عاطلين عن العمل، ولم يؤخذ بعين الاعتبار سوق العمل وإمكانياته، وشريحة العاطلين عن العمل وإمكانيات انخراطهم في فرص العمل المتوفرة".

يثبت هذا الأمر بشكل قاطع تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه مواطنيها وخصخصة كل الخدمات الاقتصادية الاجتماعية، ليس فقط معالجة قضايا العاطلين عن العمل ونقلها إلى شركات خاصة، وإنما أيضا وضع صلاحيات تقرر مصير مخصصات معيشية في يد شركات تجارية لغاية الربح. بمعنى آخر تهدف الحكومة وبشكل متعمد انتهاج سياسة اقتصادية ونهج مخطط ترمي من ورائه إلى تقليص دور الدولة في حياة المواطنين، نهج كان بنيامين نتنياهو وزير المالية السابق بدأه وفقا للسياسة النيو-ليبرالية التي يؤمن بها[١٢].

صدرت في الآونة الأخيرة تقارير تؤكد أن العاطلين عن العمل الذين توقفوا عن التوجه إلى مكاتب خطة ويسكونسين، لم يتوجهوا إلى مشاريع عمل.

كشف تقرير مؤسسة التأمين الوطني أن حوالي ٥٠٠٠ مواطن اختفوا من قائمة مستحقي مخصصات ضمان الدخل.

هؤلاء ال ٥٠٠٠ عاطل عن العمل يشكلون انخفاضا بنسبة ٢٨٪ في عدد مستحقي ضمان الدخل. هذا ما حدده تقرير مؤسسة التأمين الوطني، الذي تمعن بنتائج الخطة في كل الأماكن التي طبقت فيها هذه الخطة. المعلومات التي نقلتها شركات ويسكونسين للتأمين الوطني، تشير الى تسجيل عمل ل ٦٢٦٤ شخصاً. ولكن التأمين

---

١١ "مِهَليف" يعني بالعربية من القلب.

١٢ لمزيد من المعلومات أنظر التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٥.

الوطني نفسه يكشف ان ثلث الذين لم يتقاضوا مخصصاتهم، حُرموا منها بحجة رفض العمل او عدم التعاون مع الخطة، والثلث الثاني انتقل لتقاضي مخصصات اخرى كالعجز او الشيخوخة، والثلث الاخير فقط وُجّه لمكان عمل، اي اقل من ١٧٠٠ شخص.

تقرير "معهد الديمقراطية" الذي نشر في حزيران ٢٠٠٦ تمهيدا لمؤتمر قيسارية، يحدد أن إسرائيل في المرتبة الأولى في الفقر بين دول العالم المتطورة. ٢٣,٤٪ من المجتمع الإسرائيلي هم فقراء، معظمهم عرب، متدينون يهود وعجزة. يربط التقرير بين الفقر وبين وضع البطالة والأجور المستمرة بالانخفاض بسبب طريقة التشغيل من خلال المقاولين وشركات القوى البشرية، استيراد العمال الاجانب، وعدم الاستثمار في البنى التحتية المحلية.

تتجه الدولة نحو الخصخصة، وليس نحو استثمار مواردها في تأهيل مواطنيها، تعليمهم وملاءمتهم للسوق الحديثة التكنولوجية. العمل المتوفر الوحيد الذي لا يحتاج الى احتراف خاص يتم مقابل الحد الادنى للاجور أو أقل، دون تثبيت في العمل ودون حقوق اجتماعية. هذا العمل لا يُخرج صاحبه من دائرة الفقر، ولذا لا يشكل حافزا للخروج الى العمل.

السوق الاسرائيلية التي تعمل كسوق سوداء، لا ترأف بعمالها، فكم بالحري بالعاطلين عن العمل. تصل أجرة الساعة الواحدة إلى ١٩ شيكلا وهو الاجر الذي يتقاضاه العمال في كل مكان تقريبا. شركات القوى البشرية تلتهم كل شيء، وعلى الفتات ينقض المقاولون الصغار والمحتالون الذين يشغّلون العمال بظروف غير قانونية. سوق كهذه، مشبعة بالعمال و"العبيد"، المحليين والاجانب، وهذا يشكل تجسيدا لمرحلة الخصخصة أو الليبرالية الجديدة. في المفهوم العلمي الاقتصادي والدقيق كانت تكاليف العبيد مثلا في الولايات المتحدة أعلى مما يحصل عليه العمال اليوم، وكان يجب توفير المأوى والملبس والمأكل والرعاية الصحية للعبيد، أما ما يتقاضاه العمال في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة فلا يكفيهم لهذه الأمور، ولهذا نجد المتشردين والجياع والمرضى من بين أولئك المشتركين في هذه الخطة. سوق كهذه ليست بحاجة الى العاطلين عن العمل من ويسكونسين. بعض هؤلاء طُردوا من سوق العمل بسبب عجزهم أو إعاقات صحية أخرى، ومع هذا يدفعونهم دفعا إلى هناك، ويعمّقون بذلك معاناتهم وفقرهم.

تقف خطة ويسكونسين أمام مفترق طرق، أما بسطها لمناطق أخرى سيحوّلها إلى كارثة اجتماعية حقيقية. لا يزال هناك مجال للتراجع عن هذه السياسة، كما تراجعت وزارة التعليم عن خطة "دوفرات"[١٣] لخصخصة مجال التعليم (أنظر التقرير الاجتماعي). من هنا تنبع أهمية إعادة النظر بكل ما يتعلق بإحداث تغييرات جذرية في السياسة الإسرائيلية الرامية في الوقت الراهن إلى التخلي عن مواطنيها وبالذات أولئك المحتاجين لمساعدات من هذا القبيل. من المهم جدا أن تفرق السياسة بين أولئك الذين يحتاجون للمخصصات وبين أولئك القادرين على العمل، هذا الأمر يشمل سوق العمل إذ من المهم جدا الدأب على إيجاد أماكن عمل أولا ثم توفير الحوافز لإعادة العاطلين عن العمل اليه. خصخصة جهاز الرفاه والعمل لا يخلق مجتمعا صحيا، بل يكرّس الفقر ويعمق الغضب الذي قد ينفجر بقوة ضد الحكومة وسياساتها.

---

١٣ خطة "دوفرات" هي خطة من أجل إدخال إصلاحات في مجال التعليم، فشلت بسبب كونها غير واقعية بما يتلاءم مع الظروف المعيشية في إسرائيل.

الفصل الخامس: ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧

أقرّت الحكومة الإسرائيلية، مؤخرًا، ميزانية إسرائيل للعام القادم ٢٠٠٧، وتبلغ قيمتها حوالي ٥ , ٦٤ مليارد دولار (حوالي ٢٧٧ مليارد شيكل)، وهي الميزانية التي من المفترض أن تكون متأثرة من الإنفاق على الحرب على لبنان، والخسائر الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب، وهذه الميزانية هي أكبر من ميزانية العام الجاري ٢٠٠٦ بحوالي ٢ , ٢ مليارد دولار.

ولهذا فقد أقدمت الحكومة على سلسلة من الإجراءات التقشفية التي طالت الشرائح الفقيرة والضعيفة لتوفير ما بين ٩٠٠ مليون إلى مليارد دولار، وجاءت بالأساس على حساب تجميد مخصصات الضمان الاجتماعي، وأيضا رفع جيل مستحقي مخصصات البطالة من ١٨ عاما إلى ٢٠ عاما.

وحسب الخطوط العريضة للميزانية، فإن حصة ميزانية الجيش المباشرة ستكون حوالي ٨٦ , ١٠ مليارد دولار، يضاف إليها من خارج الميزانية مبلغ ٨ , ١ مليارد دولار من المساعدات العسكرية الأميركية التي تقدمها الولايات المتحدة سنويا لإسرائيل، من ضمن إجمالي مساعدات يبلغ ثلاثة مليارات دولار. تحصل إسرائيل من هذا المبلغ على مليارد دولار مساعدات اقتصادية والباقي أسلحة ومعدات عسكرية.

وقد زادت الحكومة الإسرائيلية ميزانية الجيش هذا العام بحوالي ٤٥٠ مليون دولار، لتغطية جزء من الصرف على الحرب، و٣٣٠ مليون دولار للصرف على التعويضات لقاء الخسائر المادية التي وقعت في الحرب، مع العلم أن الجيش طلب زيادة ميزانيته خلال السنوات الثلاث القادمة مجتمعة بحوالي ٨ مليارد دولار. تؤكد تقديرات اقتصادية أن ثلث هذه الميزانية يصرف، بشكل مباشر وغير مباشر، على الجيش ومختلف الأذرع الأمنية والإستخباراتية، والاحتلال والاستيطان، فبالإضافة إلى ميزانية وزارة الأمن (الدفاع) هناك ميزانية وزارة الأمن الداخلي (الشرطة)، وجهازي الاستخبارات، الداخلية "الشاباك"، والخارجية "الموساد"، عوضا عن أنه في ميزانية كل وزارة من الوزارات هناك بند "الأمن"، الذي يصرف هو الآخر على قضايا الحراسة وما شابه، كذلك هناك بند الاستيطان، والذي تعمل الحكومة جاهدة على عدم المس به بتاتا، بل على العكس من ذلك تماما. يستهلك بند الاستيطان حوالي ٤ مليارد دولار سنويا تتوزع على النحو التالي: ميزانيات عادية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، ميزانيات التطوير بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، ميزانيات أمنية وعسكرية بمبلغ ٤ , ١ مليارد دولار، أما الباقي فهو يمنح من أجل إعطاء إعفاءات من دفع الضرائب المستحقة، وشراء منازل بأسعار زهيدة، وتطوير فروع الاقتصاد بشكل لا مثيل له، وإعطاء المستثمرين امتيازات عديدة لم يحظ بها أي مستثمر داخل إسرائيل وغيرها.

كذلك فإن ثلثا آخر من الميزانية سيصرف على تسديد القروض الخارجية والداخلية، وحسب ما نشر فإن إسرائيل ستدفع هذا العام فوائد بنكية بقيمة ثمانية مليارات دولار.

ويخصص الثلث الأخير لباقي المصاريف، وحصة وزارة التعليم في هذه الميزانية ستكون ٨٤ , ٥ مليارد دولار لتكون أكبر ميزانية مدنية في ميزانية إسرائيل للعام القادم، تليها ميزانية وزارة الصحة التي بلغت ٥٧ , ٣ مليارد دولار.

ويدور نقاش في إسرائيل، خاصة بين البنك المركزي وبين وزارة المالية، حول مسألة رفع نسبة الضرائب، إذ يطالب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر بإعادة ضريبة القيمة المضافة على البضائع من ٥ , ١٥٪ إلى ٥ , ١٦٪، كما كانت

عليه حتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠٠٦، وخفضتها الحكومة بنسبة ١٪، مع إشارة إلى تخفيض آخر سيجري في العام القادم.

أما وزارة المالية فإنها ترفض إعادة ضريبة القيمة المضافة إلى ما كانت عليه، ولكنها أعلنت إلغاء التخفيض الآخر الذي كان من المفترض أن يحدث في العام القادم، ونسبة ١٪ تعني زيادة ٨٠٠ مليون دولار للخزينة الإسرائيلية، وتقول وزارة المالية إن رفع هذه الضريبة سيضر بالشرائح الفقيرة والضعيفة.

وبحسب مركز "ادفا" للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية فإن معدل الميزانية الاجتماعية للفرد في العام ٢٠٠١ وصل إلى ١٣،٣٠١ شيكل، في حين وصل في العام ٢٠٠٧ إلى ١١،٦٧٩ شيكلاً، انخفاض بنسبة ١٢٪، ويشمل ذلك إلحاق الضرر في ميزانيات التعليم، تآكلاً ملموساً في مخصصات التأمين الوطني، وميزانيات التطوير في أجهزة التربية والصحة، وميزانية التأهيل المهني ومنح الدراسات والتطوير وغيرها[١٤].

الفصل السادس: العمولات البنكية في إسرائيل

يصل مدخول البنوك الإسرائيلية من العمولات المختلفة إلى حوالي ٢,٤ مليارد دولار (حوالي ١٠ مليون شيكل) سنويا، مبلغ يدفعه الجمهور من جيبه الخاص. وعليه فقد خرج ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ بحملة ضد البنوك التي تجبي مثل هذه العمولات بشكل تعسفي، وصرح عن مدى "سخافة" هذه العمولات وعدم قدرته على فهم مضمون العمولات المختلفة.

تشكو جباية العمولات البنكية من عدم وضوح بالغ، وبالذات بما يتعلق بأنواع العمولات، طريقة تعريفها، المبلغ المجبي في كل واحدة منها والمصطلحات التي يستعملها كل واحد من هذه البنوك بشأن هذه العمولات. أضف إلى ذلك أن البنك لا يحتاج إلى موافقة من الزبائن عند جباية العمولات على اختلاف أنواعها.

يتفق المحللون الاقتصاديون على عدم وجود أي نوع من التنافس الحر في القطاع البنكي، وعلى وجود عدم تطابق في المعلومات، وعليه تتصرف البنوك وكأنها شركات احتكارية تعمل ليس لمصلحة الزبائن بل لزيادة أرباحها، وينبع هذا التصرف من منطلق قوة البنوك الاقتصادية ومن خلال علمها أن الجمهور مجبر على التعامل معها. من هنا يدعي العديد من المحللين الاقتصاديين بوجوب ضرورة تدخل حكومي فوري من أجل وقف الاستبداد الموجه بالدرجة الأولى ضد الجمهور نفسه.

هنالك أنواع عديدة جدا من العمولات البنكية، قد تصل إلى مئتين أو أكثر، ولكن يراقب بنك إسرائيل والحكومة ١٥ عمولة فقط، بينما تتميز فعاليات عديدة بعدم خضوعها لأي نوع من المراقبة، في الوقت الذي يعلو سعر العمولات غير المراقبة بوتيرة عالية، وبنسب لا يمكن تصورها أبدا. أشهر هذه العمولات ما يسمى "عمولة السطر الواحد" وهي عمولة يدفعها كل شخص يمتلك حسابا جاريا على كل سطر يضاف إلى حسابه الجاري. تجبى هذه العمولة من قبل جميع البنوك، وليس لها مثيل على المستوى العالمي. هذه العمولة تجبى من الجمهور بنسب متفاوتة، وذلك بالرغم من طلب بنك إسرائيل تخفيض هذه العمولة إلى الحد الأدنى وجباية مبلغ موحد من قبل البنوك، ولكن هذه المطالبة تم

١٤ لمعلومات وافية حول الموضوع أنظر التقرير الاجتماعي.

تجاهلها كليا. عمولة تحويل الأموال من حساب إلى آخر وعمولة سحب النقود من البنك هي أيضا عمولات إستثنائية في إسرائيل وينطبق عليها ما ذكر أعلاه بالنسبة لعمولة السطر.

أصدر بنك إسرائيل تقريرا يبين فيه الفروق الشاسعة بين العمولات البنكية في إسرائيل وتلك المجبية في باقي أنحاء العالم، ومن الجدير ذكره أن معدل العمولات الشهرية التي يدفعها زبون البنك تصل إلى ٦,٥ دولار، بينما يدفع الزبون الإسرائيلي حوالي ٨ دولارات شهريا للبنوك. يذكر أن معظم البنوك الأوروبية تعطي زبائنها سلة خدمات دون جباية أية عمولات مقابل هذه الخدمات، بالإضافة إلى وجود عدة أنواع من العمولات في إسرائيل لا مثيل لها في باقي دول العالم.

ويدور نقاش حاد في إسرائيل منذ سنوات حول العمولات البنكية، المتعلقة بحسابات الأفراد والعائلات، على وجه الخصوص، وليس بمؤسسات القطاع الاقتصادي. ويكشف تقرير سابق لجمعية الدفاع عن المستهلك، وجود نحو ٢٤٠ نوعا من العمولات البنكية في اسرائيل، تراجعت قليلا في العام الأخير، ولكنها لا تزال أكثر من ٢٠٠ عمولة بنكية. وأكثر من ذلك تبين من التقرير الذي سنأتي عليه هنا، أن البنوك تجبي أحيانا على المعاملة البنكية الواحدة أكثر من عمولة بنكية واحدة.

هناك معاملات بنكية عادية تصل قيمة العمولة عليها أحيانا إلى أكثر من ١١ دولاراً (أي حوالي ٤٧ شيكل) للمعاملة الواحدة، وهذا ليس له علاقة إطلاقا بالفوائد البنكية، وتبلغ قيمة العمولة على المعاملة العادية مهما كانت حوالي ٣٣ سنتا (١,٥ شيكل)، وفي غالب الأحيان تكون هذه عمولة روتينية، وقد يدفع الزبون عمولة أخرى على المعاملة نفسها.

يمنع غياب منافسة حقيقية وملموسة بين البنوك الخمسة الأساسية في إسرائيل، التنافس على تقديم الخدمات للزبائن، وهو عنصر أساس يسهم في رفع أسعار العمولات إلى نسب غير معقولة.

الفصل السابع: الأوليغاركية الإسرائيلية: سيطرة العائلات على الاقتصاد، وتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي في إسرائيل

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد تركيزي تسيطر عليه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال بالإضافة إلى الحكومة، وتسيره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال وذلك بالرغم من التصريحات المستمرة من قبل معظم حكومات إسرائيل بضرورة فتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل. تتمتع هذه الفئة بالسيطرة والمراقبة على كل الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأسعار وكميات السلع المنتجة أو المباعة والسيطرة على كل موارد الدولة وأشكال تقسيمها وتوزيعها.

تسيطر الحكومة وبعض العائلات (وبالتحديد ١٨ عائلة) على العديد من الفروع الاقتصادية، وبالذات تلك المتعلقة بالبنية التحتية، الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فروع الصناعة والفروع المالية، فرع الكهرباء، فرع المياه، الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة. كل هذه الفروع او الخدمات تزودها شركات حكومية احتكارية وتسيطر عليها العائلات بشكل مطلق تقريبا.

دلّ تقرير لشركة "BDI" (بيزنس داتا إزرائيل) على أن ١٨ عائلة في إسرائيل تسيطر عمليا على الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أن مداخيل شركاتها في العام الماضي ٢٠٠٦ بلغت ٤٥ مليارد دولار (حوالي ١٩٠ مليارد شيكل)، أي أنها تشكل ٣٢٪ من مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل، و٧٧٪ من ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٦.

أوليغاركية العائلات في إسرائيل: فيما يلي قائمة بأسماء العائلات الأوليغاركية في إسرائيل[١٥]:

١. عائلة نوحي دانكنر، التي كانت مداخيلها في العام الماضي ٦ ,٥ مليارد دولار، تسيطر على مجموعة BDI الممتلكة لعدة شركات كبرى بمجالات الاتصالات الخليوية (سلكوم)، الإلكترونيكا (إلرون)، البناء والتطوير (نخاسيم وبنيان) شبكات الغذاء (سوبرسال) وغيرها.

٢. عائلة الاخوين عوفر، وبلغت مداخيلها ٩، ٥ مليارد دولار، تمتلك ثاني أكبر شركة سفن في العالم (رويال كاريبيان)، وكذلك شركات أخرى مثل معامل تكرير البترول، بنك مزراحي، شركة "صيم" للسفن والملاحة، شركة الكيماويات "كيميكاليم ليسرائيل" وغيرها.

٣. حاييم صبان وبلغت مداخيله حوالي ٩٣، ٣ مليارد دولار، ويمتلك شركة الإتصالات "بيزك" ويسيطر على شركة "كيشت" المشغلة لقناة التلفزيون الثانية في إسرائيل.

٤. أركادي غايدامك، أوليغارك روسي، بلغت مداخيله ٩١ ,٣ مليارد دولار، وهو يمتلك شركات عقارية عديدة ويسيطر على أكبر شركة فوسفات في العالم والموجودة في كازاخستان، بالإضافة إلى امتلاكه فريق "بيتار يروشلايم" لكرة القدم وفريق "هبوعيل يروشلايم" لكرة السلة. ملاحق من قبل السلطات الفرنسية بسبب الاشتباه بتجارة الأسلحة غير القانونية مع بعض الدول الأفريقية.

٥. شيري أريسون بمداخيل ٧٦، ٣ مليارد دولار، وتمتلك أكبر بنوك إسرائيل "بنك هبوعليم".

٦. يتسحاق تشوفا: ٩٣، ٢ مليارد دولار، يمتلك شركة الوقود "ديلك" وشركات استثمارية وكذلك فندق بلازا في نيويورك.

٧. دادي بوروفيتش وبلغت مداخيله ٦٧، ٢ مليارد دولار، يمتلك شركات الطيران الإسرائيلية "إل عال" و "أركيع" وله شركات عديدة في مجال الصناعات الغذائية وشبكات الغذاء.

٨. ميخائيل تشرنوي: ٤٥ ,٢ مليارد دولار. هو أوليغارك روسي، له عدة شركات في مجال المعادن والألومنيوم.

٩. تسديق بينو مع أكثر بقليل من ٢ مليارد دولار، وهو يمتلك شركات عقارية في تل-أبيب ولندن، يستحوذ على شركة الوقود "باز" وكذلك توجد بحوزته شركة "كيشر بارئيل" للدعاية والنشر.

١٠. يعقوب شاحر الذي بلغت مداخيله ٧٢، ١ مليارد دولار، وهو المستورد والمسوق الوحيد في إسرائيل لسيارات "فولفو" و "هوندا"، وهو مالك فريق كرة القدم "مكابي حيفا" ويسيطر على شركة "مئير" للعقارات المحلية والعالمية.

١١. ميخائيل فيدرمان، ٣٧، ١ مليارد دولار، يسيطر على شبكة الفنادق الكبرى "دان"، ويمتلك عدة شركات وصناديق استثمارية مثل "صندوق إل أوف" بالاشتراك مع شركة "مارسيدس" العالمية.

---

١٥ المصدر: www.bdi.co.il

١٢ . موزي فارطهايم، ٢٨، ١ مليارد دولار، يسيطر على الشركة المركزية للمشروبات الخفيفة، صاحبة الامتياز من شركة "كوكا كولا" العالمية، ويمتلك كذلك شركة تلفزة تجارية، وله ٢٥٪ من أسهم بنك "همزاحي".

١٣ . ليف ليفايف، ٢٤، ١ مليارد دولار، وهو أيضا أوليغارك روسي، يمتلك شركة العقارات الاستثمارية "أفريكا يسرائيل"، التي تعمل في مجالات الاستثمار العقاري، الاتصالات، الصناعات التكنولوجية الرفيعة وغيره. ليفايف يستحوذ على شركات لتصنيع المجوهرات (بالاشتراك مع دافيد إليشيوف) وله فعاليات في أسواق النفط الروسي.

١٤ . اليعازر فيشمان ١٧، ١ مليارد دولار، روسي الأصل، يسيطر على شركات تعمل بعدة مجالات مثل: العقارات، المواد الغذائية (شبكات الغذاء "جرينبرغ")، الاتصالات (صحيفة "غلوبس" الاقتصادية)، الصناعة (شركة "أليانس" للإطارات) وغيرها.

١٥ . عوفرة شتراوس ٩٣٤ مليون دولار صاحبة شركات الغذاء "عليت – شتراوس".

١٦ . زوهر زيسافيل ٧١٧ مليون دولار، له شركات في مجال البناء والتطوير وبعض الشركات في مجال صناعة التكنولوجيا الرفيعة.

وحسب التقرير فإن مجمل مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل بلغ في العام الماضي حوالي ١٣٥ مليارد دولار، في داخل إسرائيل وحدها، ولا تحتسب هنا المداخيل من مشاريع خارج إسرائيل. كما تشغل هذه الشركات أكثر من ١٥٠ ألف عامل، من أصل ٢،٧ مليون هي القوى العاملة في إسرائيل، و٢٧٥ شركة هي بملكية خاصة، ٢٢٠ شركة يتم تداول أسهمها في البورصة، و١٥ شركة فقط هي شركات حكومية، بعد أكثر من ١٤ عاما تكثفت فيها سياسة الخصخصة.

وفي تحليل لهذا التقرير كتبت المحللة الاقتصادية في صحيفة "هآرتس"، أورا كورين: "لقد قدمت شركة BDI خدمة ممتازة للاقتصاد، فقد كشفت للجميع ما كان معروفا مسبقا وظاهرا للعيان، وهو أن كبرى الشركات الإسرائيلية إزداد كبرها، مما سمح لها شراء شركات أخرى، والسياسة الاقتصادية الإسرائيلية لم تمنع ذلك، والمشكلة في تركز الاقتصاد بأيدي عدد قليل من العائلات هو أن هذه العائلات على علاقة وثيقة بالسياسيين، وهذا يعيق المنافسة"[١٦].

وتضيف كورين: "على ما يبدو فإن حيتان الاقتصاد في إسرائيل يطمحون لقوة اضافية، ولو انهم يوجهون طاقاتهم الى الخارج لما كان في هذا مشكلة، إلا أن المشكلة هي أنهم يركزون كل طاقاتهم في الاقتصاد المحلي، ولهذا على الحكومة ان تبدي رأيها وتلجم هذه الظاهرة وتحرر الاقتصاد أكثر في سوق المنافسة".

وحسب استطلاعات للرأي، تبين أن ٨٦٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أن أصحاب الثروة يسيطرون على السلطة في إسرائيل، وهم على قناعة بوجود خطر ملموس في سيطرة أصحاب الثروة على الأحزاب والسلطة في إسرائيل، وهذا يشمل رئيس الحكومة، وزير المالية، رئيس سلطة الضرائب رؤساء البلديات، أعضاء في البرلمان، قضاة وغيرهم، وقد أظهرت هذه الاستطلاعات أن قادة إسرائيل لم تصل إلى مراكزها القيادية بسبب كفاءات أو بسبب نشاطات جماهيرية إنما بسبب علاقات موسعة مع أصحاب المال. وتأتي هذا الاستطلاعات في ظل الأزمة السلطوية،

---

١٦ صحيفة هآرتس، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦.

المتمثلة في قضية سلطة الضرائب والشبهات الأخرى التي تتبين تباعاً تجاه أعلى المستويات القيادية في إسرائيل.

وأشار ٣٥٪ من المستطلعين إلى أنه يوجد على أرض الواقع سيطرة لأصحاب الثروة على السلطة، في حين يعتقد الغالبية أن خطر السيطرة قائمة بهذا المستوى أو غيره. كما بين الاستطلاع معطى آخر اعتبر خطيراً، حيث أشار إلى أن ٨٩٪ من الجمهور غير راضين عن أداء أجهزة السلطة في إسرائيل، وأن أكثر من ٦٨٪ يعتقدون بتراجع إسرائيل اقتصاديا خلال العام ٢٠٠٧ على إثر قضايا الفساد الاقتصادي المستفحلة في الفترة الأخيرة.

الاسم الأكثر تعبيراً عن واقع إسرائيل الراهن هو أركادي غايداماك. وهو أوليغارك من أصل روسي، إشتهر في أوروبا في أعقاب فراره من سلطة القانون الفرنسي بسبب تورطه بتجارة الأسلحة غير القانونية مع بعض الدول الأفريقية، أما في إسرائيل فقد اشتهر بسبب تورطه في قضايا تبييض الأموال في بنك "هبوعاليم" أكبر بنوك إسرائيل، ويحمل غايداماك الجنسيات الروسية والفرنسية والأنغولية والإسرائيلية. هذا الاسم يتكرر يومياً ليس فقط في وسائل الإعلام وعلى شفاه البسطاء من الإسرائيليين، وإنما كذلك على ألسنة كبار الشخصيات السياسية من رئيس الحكومة إيهود أولمرت إلى وزير الدفاع عمير بيرتس. وقد نال غايداماك أهميته إثر امتزاجه بالموضوع السياسي بشكل ملموس، وعليه فهو يمثل ظاهرة آخذة بالتفشي تتمثل في سيطرة أصحاب الثروة على السلطة السياسية، أو بمعنى آخر ظاهرة، وهي الجمع بين الإجرام المالي المنظم والغنى المشبوه واحتقار الناس إلى حد الوهم أنه يشتري المناصب السياسية والتأييد السياسي للناس بالمال.

برز غايداماك بشكل واسع أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان إذ أقام مخيمات عديدة سكن فيها العديد من مواطني شمال إسرائيل، وكذلك وفي المواجهة التي تخوضها بلدة سديروت في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد انطلق أركادي غايداماك في كلتا الحالتين ليوفر الحل في مواجهة إخفاقات الحكومة. فالكثير مما تعجز عن تحقيقه للإسرائيليين حكومة أولمرت- بيرتس- ليبرمان يمكن لغايداماك تحقيقه بسهولة، ولهذا أصبح غايداماك ندا لكبار القادة السياسيين، يستطيع من خلال دخوله هذه الحلبة أن يغيّر قواعد اللعبة فيها سواء بمشاركته المباشرة أو بالدور الذي يمكن أن يلعبه من وراء الكواليس. ويمثل غايداماك كل اليهود الذين يقترفون الجرائم المالية وغيرها في الخارج، ثُمّ يلجأون إلى إسرائيل وينجحون في بسط نفوذه الاقتصادي مع امتداد هذا النفوذ إلى المجال السياسي.

وكتب يوسي سريد، عضو البرلمان السابق "هآرتس"[١٧] أن الإهانة التي وجهها أركادي للسائقين عندما أشار إلى أن بيرتس وزير الدفاع لا يصلح إلا ليكون سائق سيارة أجرة هي إهانة للجميع، "لأن أركادي غايداماك يقصدنا جميعاً، وما السائقون إلا مثال فقط: كلنا سائقون عنده، وكلنا نادلون لديه. ولماذا لا يحق له أن لا يفكر بهذه الطريقة؟ هو يستنتج بسهولة كبيرة أن المال هو رد على كل شيء في إسرائيل، وأنه لا أحد يرغب في الوقوف في وجه مال الملياردير. بعد فترة قصيرة نسبياً من وجود غايداماك في البلاد أدرك: أنه لا يوجد إسرائيلي لا يمكن شراؤه، والثمن في العادة متدنٍ جداً".

وقد أعلن الملياردير غايداماك أنه يعتزم أن يعلن في غضون فترة قصيرة تأسيس حزب سياسي أهدافه اجتماعية واقتصادية. وقال غايداماك "أفكر في تأسيس حزب جديد بعدما درست كافة الأوجه التقنية والإدارية (. .) دولة

---

١٧ صحيفة "هآرتس" ٢٠٠٦/٩/١٣.

إسرائيل تمر بأزمة عميقة لأن أناسا غير مؤهلين يتولون إدارتها، وبصفتي مواطنا، ينبغي أن أتحمل مسؤولياتي". وفي مقابلة شاملة في جريدة "يديعوت أحرونوت"[١٨] كشف أوراقه بالكامل عندما قال إن كل الأموال التي دفعها ويدفعها "تبرعات" هي توظيفات مباشرة في مستقبله السياسي.

حالات الفساد المالي في إسرائيل متعددة، وقد ذكرنا بعضا منها في مقدمة هذا التقرير، وليس من تحليل منطقي لحالات الفساد المتلاحقة، سوى أن المسئولين في دولة إسرائيل غدوا ماديين جدا، وبصورة شرهة، بل ويسجدون للمال، وأصبحوا يتسابقون بشكل محموم نحو جمع أكبر قدر ممكن من الثروة والمال، مما يؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه على صفقات الفساد وشبهات السرقة، سيما في ضوء ضعف جهاز القانون، وارتفاع سقف الشبهات حول الشرطة والنيابة العامة وجهاز المحاكم.

هناك تأثيرات كبرى، وهزات ارتدادية لزلزال الفساد المتوالي من فضائح الفساد، ومن أهم هذه التأثيرات، تلك المتعلقة بالمواطن العادي، واتساع زعزعة الثقة بالمؤسسة الحاكمة، فقد اكد استطلاع معهد "داحاف" مؤخرا أن ٢٧٪ من الإسرائيليين يؤكدون بما لا يدع مجالا للشك، أنهم لا يثقون بقادتهم، ويتهمونهم بالتورط في قضايا فساد. وهذا كله بالإضافة إلى التأثيرات السياسية والاجتماعية.

إسرائيل تتحول إلى نظام أوليغاركي (حكم الأقليات[١٩]) يستعمل الحرب واستحضار التهديدات الخارجية بتصدير الفقر والفساد المتفشي في الدولة. هؤلاء الرأسماليون يمكننا تشبيههم بما يعرف ب Robber Barons، وهم الرأسماليون الأميركان بعد ١٨٧٥ الذين تحولوا إلى سوبر أغنياء من خلال استغلال المواد الخام في أميركا والعالم، من خلال التأثير على السلطة السياسية والاستغلال الفاحش للطبقة العاملة من خلال خفض رواتبها.

تتمسك الطبقة الحاكمة الإسرائيلية، مستلهمة الرأسمالية الأميركية، النيوليبرالية، فقد تمت خصخصة الدولة والخدمات الاجتماعية وتم استقطاع الإجور كلما أمكن ذلك. قسمت الفئة الحاكمة المشاريع العامة المختلفة فيما بينها وعومتها على السوق المالي، الليبرالي، واصبحت إسرائيل حاضنة نيوليبرالية مفتوحة، رغم هيمنة عدد ضئيل من العائلات الكبيرة عليها.

الفصل الثامن: الإصلاحات الضريبية

وصل عبء الضرائب في إسرائيل في السنة الأخيرة إلى ٣٨٪ من الناتج القومي وهو لا يزال يعتبر تقريباً من أعلى الأعباء على المستوى العالمي. نصف هذا العبء مصدره الضرائب المباشرة ونصفه الآخر الضرائب غير المباشرة. معدل عبء الضرائب في دول OECD يصل إلى ٣٢٪ من الناتج القومي وعند إجراء مقارنة مفصلة أكثر نجد أن عبء الضرائب في اليابان، ايرلندا، الولايات المتحدة، اسبانيا، كندا، بريطانيا أقل بكثير من عبء الضرائب في إسرائيل، وهذا لا يعني بالضرورة خفض نسبة الضرائب المفروضة على العائلات الغنية وإنما التعامل مع الطبقات الضعيفة

---

١٨ صحيفة "يديعوت أحرونوت" ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦

١٩ الأوليغاركية تعني حكم الأقلية وهي صورة من أشكال الحكم السياسي تتركز فيها كل القوى السياسية والإقتصادية بيد فئة صغيرة من السكان. تسيطر على النظام الأوليغاركي بعض العائلات القوية التي تنشئ أجيالا تتوارث كل القوى السياسية والإقتصادية التي تملكها، ويأتي الأمر على حساب فئات الشعب الأخرى. القوى الأوليغاركية غير ظاهرة للعيان في معظم الأحيان، وهي تفضل العمل من وراء الكواليس.

اقتصاديا عن طريق زيادة الدعم المقدم لهذه الفئات . هذا العبء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة المصاريف الحكومية ، العجز الحكومي والدين القومي من الناتج . الأمر الأكثر صعوبة أن تركيب عبء الضرائب في إسرائيل يختلف تماماً عنه في باقي الدول ، فقد تكون نسبة الضرائب المباشرة تشبه نسبتها في بعض الدول الأوروبية مثل المانيا ، السويد والدانمارك وتصل إلى ٤٦٪ أما نسبة الضرائب غير المباشرة فهي أعلى بكثير في إسرائيل بالمقارنة مع باقي دول العالم .

بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضريبية منذ بداية ٢٠٠٤ وبموجبها ستقل نسبة الضرائب المباشرة على العمل من نسبة ٦٥٪ (٤٨٪ ضريبة الدخل ، ٨٪ مقتطعات التأمين الصحي و٩٪ مقتطعات التأمين الوطني ، وهذه النسب تفرض على ذوي الدخل الذي يعلو ٨٥٠٠ دولار أو ٣٥٠٠٠ شيكل) إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل بالدرجة الهامشية العليا ، ٥٪ مقتطعات التأمين الصحي والتأمين الوطني) ، وبالتالي ستخفض نسب الضرائب المختلفة والمفروضة على كل مستويات الدخل الشخصي . بالإضافة لذلك بدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة في أسواق المال وفي الوقت الراهن هناك بعض الأوراق النقدية التي فرضت عليها الضرائب ، مثل سندات الدين غير المربوطة ، والأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة .

سندات الدين غير المربوطة ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٣٥٪ من أرباحها وعوائدها التي تجنيها ، والأوراق المالية الأجنبية ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٢٥٪ من أرباحها ، أما الأملاك غير المتداولة فملزمة بدفع نسبة ضريبة ٥٠٪ من الأرباح . هذه النسب تفرض على الأرباح ابتداءً من الشيكل الأول وهي غير خاضعة لتدريج هامشي كما هو الحال في ضريبة الدخل الشخصي .

كما ذكر سابقا ، يشمل تخفيض نسب الضرائب المباشرة معظم الدرجات الهامشية ، فمثلاً يلزم الدخل حتى ٣٥٠٠ شيكل بدفع ضريبة بنسبة ٨٪ بدلا من ١٠٪ كما كان سابقا . كل مبلغ إضافي فوق ٣٥٠٠ شيكل وحتى دخل ٦٠٠٠ شيكل ملزم بدفع ضريبة دخل بنسبة ١٩,١٪ بدلا من ٢٣٪ أما على كل شيكل إضافي وحتى دخل ١٠٠٠٠ شيكل فتصل نسبة الضريبة الهامشية إلى ٣٥٪ . نسبة الضريبة الهامشية العليا على دخل يتعدى ٣٥٠٠٠ شيكل ستصل كما ذكر سابقاً الى ٤٨٪ بدلاً من ٦٥٪ .

يعتقد المحللون أن هذه الإصلاحات الضرائبية على الدخل من العمل وأيضاً في أسواق المال سوف تزيد المحفزات المعطاة للعاملين في أسواق العمل ، ومن هنا أدى هذا الأمر إلى ازدياد في عدد المشتغلين بنسبة ١,٣٪ تقريباً سنة ٢٠٠٦ ، بالرغم من أن القسم الأكبر من هذه الإضافات هو بوظائف جزئية . هناك مراحل إضافية سيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٧ تتلخص بتقليص إضافي بنسب الضرائب على العمل وتوسيع دائرة الأملاك المالية الملزمة بدفع الضرائب .

ويعتقد هؤلاء المحللون أيضا أن الإصلاحات الضرائبية حسنت قواعد وأنظمة الأجهزة الضرائبية وقربتها من بعض الأجهزة الأوروبية ، وعليه فإن هذه الإصلاحات في نظرهم هي تقدم ملموس نحو تطور اقتصادي دائم .

قد تؤدي الإصلاحات الضرائبية الأخيرة إلى هبوط مدخولات الحكومة من الضرائب بمبلغ ١٥ مليار شيكل (حوالي ٣٪ من الناتج القومي) وبالذات بعد تخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥,٥٪ بدلا من ١٦,٥٪ في شهر تموز ٢٠٠٦ ، وكما ذكرنا سابقا فإن بنك إسرائيل يصرح دائما أن نجاح الإصلاحات الضريبية يتعلق بأمرين مهمين جداً : استمرار النمو الاقتصادي واستمرار هبوط المصاريف الحكومية والدين القومي . ويدعي اقتصاديو بنك إسرائيل أن استمرار الدولة

بهذا النهج على المدى البعيد قد يؤدي إلى تقليص الفروق الاقتصادية واللامساواة في توزيع الدخل العام في الدولة. هذا الأمر يمثل خطاب المحللين الاقتصاديين الذين يشرعنون جشع الشركات الخاصة ويؤيدون ازدياد الأغنياء غنى.

تعمل المستحقات الاجتماعية بشكل عملي على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. الصورة في إسرائيل مختلفة تماماً، إذ نجد أن ضريب جيني[٢٠] لا يقل كثيراً إذا تم حسابه بالوضعين المختلفين: بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المدفوعة وقبل إدخال المستحقات الاجتماعية، والوضع الآخر هو بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب والمستحقات الاجتماعية. هبوط الجدول بالانتقال بين الوضعين المختلفين هو هبوط هامشي جداً في إسرائيل، وهذا الأمر خطير بحد ذاته إذ من المفروض أن تخفف الضرائب المدفوعة، وبعد دفع المستحقات الاجتماعية، حدة اللامساواة بين أصحاب الدخل، وهذا الأمر لا يحدث بتاتا في إسرائيل مما يدل على إخفاق أجهزة الضرائب والمستحقات الاجتماعية في تخفيف حدة اللامساواة بتوزيع الدخل.

هذا الأمر معناه أن الأجهزة الضريبية بمجملها لا تشكل عاملاً يغير الهوة أو الفجوة الآخذة بالاتساع بين الطبقات أو الصراع الطبقي المكبوت حتى الآن أو شكل الطبقات الاجتماعية بينما يفترض أن يكون تأثير المستحقات الاجتماعية المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني واضحاً في إخراج العديد من العائلات من دائرة الفقر، وقد تقل الفروق نوعاً ما، وذلك يؤدي ببعض العائلات التي تعيش تحت خط الفقر الى أن تصنف فوق الخط، فيما إذا حصلت هذه العائلات على هذه المخصصات. ولكن الوضع في إسرائيل مختلف تماما إذ لا تنجح مخصصات التأمين الوطني المدفوعة للمستحقين في إخراجهم من دائرة الفقر، والمبالغ الزهيدة التي تدفع لهم لا تحسن بتاتا من وضعهم الاقتصادي.

يعمل جهاز الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشرائية الأخرى) بشكل عكسي ويعمق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة، ولولا هذه الضرائب غير المباشرة لكانت أجهزة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ضريبة التأمين الوطني وضريبة الصحة) والمستحقات الاجتماعية تعمل بشكل أفضل على تقليل مستوى اللامساواة في توزيع الدخل في الدولة.

الفصل التاسع: العلاقات الإسرائيلية. العربية

تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت، منذ مطلع العام ٢٠٠٦ صعودا مطردا، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٩٠ مليون دولار أميركي مسجلة نسبة زيادة قدرها ٣٤٪، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٩ مليون دولار أميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪، مقارنة بما كانت عليه فى الفترة المماثلة من العام الماضي. واما الدول المستوردة للصادرات الإسرائيلية فشملت إلى جانب مصر والاردن- اللتين تربطهما علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، دول منطقتي الخليج وشمال أفريقيا، علما أن قيمة صادراتها إلى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي.

---

٢٠ ضريب جيني هو ضريب لقياس مدى المساواة أو اللامساواة بتوزيع الدخل بين الأفراد، ومن الممكن أن تتراوح قيم ضريب جيني بين ٠ (مساواة تامة بتوزيع الدخل) إلى ١ (لا مساواة تامة بتوزيع الدخل).

وتستدعى هذه الظاهرة وما يختبئ وراءها وقفة متأملة . فالزيادة الكبيرة التي سجلها حجم التبادل التجاري الاسرائيلي – العربي، تعكس حقيقة واقعية مفادها ان المتغيرات الراهنة التي طرأت على الشرق الأوسط قد خدمت مصالح إسرائيل بشكل واضح .

ومن جانب آخر يمكن لنا ان نلحظ من خلال الارقام والاحصائيات أن الإسرائيليين يتمتعون بعقلية تجارية قوية وبباع طويلة وكفاءات فذة في هذا المجال . هناك الكثير من بين اليهود، داخل اسرائيل وخارجها، المعروفين بحيويتهم وشهرتهم كتجار من الدرجة الاولى، فهم متميزون بوعيهم وقدراتهم التجارية . وتفيد المعلومات المتوفرة ان التجار اليهود الذين ينساقون خلف المصالح لم يتوقفوا ابدا عن حركة التبادل التجارى مع التجار الفلسطينيين اوالعرب الآخرين، حتى في الساعات التي يكون فيها الصراع الفلسطينى – الاسرائيلي في أوج شدته وضراوته . اسرائيل تحفز مواطنيها وتشجعهم على مزاولة الاعمال التجارية انطلاقا من وعيها بان الحركة التجارية تعد احدى الوسائل الفعالة في اغناء احتياطي الحكومة من العملة الصعبة وتوسيع دائرة مصادر دخلها . الا ان دائرة الحركة التجارية المتاحة لاسرائيل تقتصر، ولدواع سياسية، على اوروبا واميركا والفلسطينيين في الضفة والقطاع الذين يستهلكون ثاني كمية من صادرات إسرائيل، وهذه النقطة مهمة للغاية إذ أن المناطق المحتلة من عام ٦٧ تشكل سوقاً مدرة للذهب للإسرائيليين، خصوصا النوعية الرديئة لمنتجاتهم التي تفرض على الفلسطينيين . أما حركة التبادل التجاري الاسرائيلي – العربي ما زالت تقف امامها عقبات منيعة على الرغم من قصر المسافة الفاصلة جغرافيا ما بين الجانبين .

ما من شك ان السيولة المتدفقة من الدولارات التى يدرّها البترول العربي تعد اغراءً لا يقاوم بالنسبة لاسرائيل، لذا ظلت اسرائيل تحاول، بكل الوسائل والطرق، شق ثغرة امام التعامل التجاري بينها وبين الدول العربية . وانطلاقا من هذا التفكير الاستراتيجي، هرعت اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع السلطة الفلسطينية، فور توقيع اتفاقية غزة واريحا اولا بينهما عام ١٩٩٣ . ولاحقاً بذلك اقامت اسرائيل مكاتب تجارية فى بعض دول الخليج العربي والمغرب العربي لخدمة مصالحها، ولكن تلك المكاتب التجارية اما أنها اغلقت اضطراريا او بقيت اسميا فارغة من أي مضمون عملي على اثر اندلاع الإنتفاضة الثانية .

الفوارق الاقتصادية بين إسرائيل ومعظم الدول العربية واضحة وجلية، وبالذات بالمقارنة مع الاقتصاد العربي في الشرق الأوسط : مصر، الأردن، الضفة الغربية وقطاع غزة . العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية تتلخص بعلاقات تجارية لتصدير واستيراد المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، الألبسة، المواد الخام، الطاقة والغاز، المواصلات والسياحة وما إلى ذلك .

إن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي، تتشكل وتتكون في إطار نظام المحور والأضلاع، وهو النظام الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه في الشرق الأوسط، لأنه يحقق لإسرائيل إمكانية تحقيق الدور الذي تسعى إليه في إطار العولمة، فهو يساعدها على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ تقدم لتلك الأموال امتيازات لا يستطيع أي بلد عربي تقديمها، فإسرائيل تقدم التفوق التكنولوجي، وتفوق البنى التحتية التي تعمل على تحقيق

وفورات الحجم الخارجية، في الوقت نفسه الذي تقدم لها أيضاً الأسواق العربية لتسويق منتوجاتها، والأيدي العاملة العربية الرخيصة.

تلخيص

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٦ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، وتغيير قوانين العمل، والتغييرات البنيوية الحاصلة خلال السنة الأخيرة وما إلى ذلك.

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة اليها من خلال هذا التقرير، فهنالك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة، فمثلا: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٥,١٪ وارتفاع مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة والتي تعيش تحت خط الفقر، وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٦٥ مليون شخص من أصل ٧ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٦، بينما يشير تقرير "الفقر البديل" إلى وجود حوالي ١,٧٥ مليون نسمة يعيشون تحت، وهذا الأمر نابع جراء عدم مراعاة المؤشرات الكمية لقياس الفقر للظروف غير المادية التي تعيشها العائلات على مختلف أنواعها. ويقول المحللون أنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

من خلال هذا التقرير تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء. من بين الظواهر الإيجابية: نجاح الإصلاحات الضريبية بتحقيق جزء من أهدافها الرئيسية المعلنة، من جهة أخرى هنالك مساوئ تتلخص بازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بالرغم من نمو الناتج القومي بنسب لا بأس بها منذ سنة ٢٠٠٤. يجمع كل المحللين أنه ربما تكون الفائدة من اتباع نهج يسير فيه الاقتصاد الإسرائيلي بمسلك لا تتغير فيه السياسة المعلنة أكثر من المساوئ الناتجة والأضرار التي قد تلحق بمعظم الفئات السكانية الفئات السكانية جراء هذه الخطة، وبالذات الطبقات العمالية ومجموعات إثنية وعمالة أجنبية.

هنالك العديد من الأحداث السياسية التي أثرت تأثيرا ملحوظا على مجريات الأمور وأدت في العديد من المرات إلى تقلبات حادة وقد تكون الأوضاع الاقتصادية مختلفة تماما عما هي عليه اليوم، فيما إذا لو لم نأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأحداث السياسية. لم يتم التطرق هنا إلى مجمل هذه الأحداث السياسية ولم تؤخذ بعين الاعتبار أي

تأثيرات من هذا القبيل، انما تم عرض النواحي المختلفة بمنعزل عن هذه الأحداث.

الحرب التي بادرت إليها إسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها أسرائيل خلال السنة الحالية بعشرات المليارادات من الدولارات. تم في هذا التقرير استعراض بعض هذه الخسائر، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية.

في الفترة الأخيرة تشهد إسرائيل بوادر لتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وقد تكون نقطة تحول اضافية من بين مئات نقاط التحول الحاصلة بالاقتصاد على مر السنين، وبذلك تكون هذه الفترة استمرارا للتقلبات الاقتصادية الجمة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي.

المصادر

١. تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il).

٢. تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il).

٣. تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il).

٤. تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il).